الفصل الثالث

نشأة وتطور الصناعة والاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في الأقليم

يرتبط وجود النشاط الصناعي غالبا مع تركز وجود عدد كاف من السكان الذين يستفيدون منه او يعملون فيه ، لذلك فان من الطبيعي ملاحظة قيام الصناعة في مناطق تركز السكان الكبيرة والصغيرة . الا ان توطنها يعتمد على عدة عوامل منها احوال السكان الاقتصادية ، مقدار ونوع الحوافز والمغريات التي تقدم لتشجيع اقامة مزيد من الصناعات ولتطوير القائم منها ، ومن ذلك القوانين والانظمة التي تسن بهذا الخصوص ، ومقدار الاستثمارات التي تخصص للصناعة في الاقليم مقارنة بالانشطة الاقتصادية الاخرى ، والتوزيع المكاني لهذه الاستثمارات ونصيب الاقليم منها مقارنة بالاقاليم الاخرى ، وحتى توزيعها المكاني بين اجزاء الاقليم الواحد وبين فروع الصناعة ذاتها .

ان النظرة التاريخية للنشأة والتطور السابق للتوطن الصناعي ، والتعرف على طبيعة العوامل الاساسية الموجهة لهذا التطور ، يقودنا الى فهم وتحليل الانماط القائمة فيه بشكل افضل ، وهذا مايسعى الفصل لتقديم تحليل له .

تهدف عمليات الاستثمار الصناعي الى تحقيق عدة اهداف منها اقتصادية تتعلق بالزيادة الكمية في حجم وقيمة الانتاج الصناعي او في حجم قيمته الضافة ، ومنها ايضا تغيير البنية الاقتصادية في الاقليم ، او تغيير هيكل العمالة فيه ، ونجاح عمليات التوطن ينعكس في زيادة اسهام الصناعة في تكوين الناتج المحلي ، وبالتالي زيادة نصيب الفرد منه ومن قيمة الانتاج الصناعي ، وغالبا ايضا زيادة في حجم العمالة الصناعية .

ان معرفة نتائج عمليات التدفق الاستثماري في القطاع الصناعي تساعد في تصحيح واعادة توجيه هذه العمليات قطاعيا ومكانيا لاجل ان تكون اكثر كفاءة وفاعلية .

ونجاح توطن الصناعة وتطورها في الاقليم لايتخذ اتجاها واحدا ، فقد يحدث هذا في معيار او اخر من معايير الصناعة ، وقد يكون متغيرا من فترة لاخرى ، لذلك فان من المهم متابعة اتجاهات هذا التطور لفترة زمنية كافية مثلتها في هذا الفصل الفترة من ٧١ ـ ١٩٩٣ ، ولمعايير الصناعة التي امكن الحصول على بيانات لها وهي : عدد المنشآت الصناعية ، عدد العاملين ، الاجور قيمة الانتاج ، قيمة مستلزمات الانتاج والقيمة الضافة .

يقسم النشاط الصناعي بحسب التصنيف المعتمد في القطر الى ثلاثة اقسام : الصناعة الاستخراجية ، الصناعة التحويلية ، والخدمات الصناعية .

ومع ان الصناعة التحويلية في الاقليم هي الاكبر حجما وتأثيرا في الاقسام الاخرى ، الا ان استبعاد هذه الاقسام من الدراسة قد لايعطي وضوحا كافيا عن واقع توطن الصناعة في الاقليم

والعوامل المؤثرة في تحديد اتجاهاته ، ولان كثيرا من الاحصاءات لايمكن الفصل فيها بين نشاط دون اخر ، ولان عمليات الانفاق الاستثماري شملت الاقسام الثلاثة ، لذلك فقد اجمل الفصل الحديث عن الانشطة الثلاث ، على ان يقتصر الفصل اللاحق على دراسة توطن الصناعة التحويلية لوحدها في الاقليم .

وفي كل ماتناوله الفصل لم يكن ممكنا تقويم ماتحقق في الاقليم تقويما دقيقا بالاقتصار على حالة الاقليم منفردة ، لذلك صار مهما النظر الى الاقليم من خلال حالة القطر عامة ، ومقارنة اتجاهات التوطن الصناعي فيه بتلك التي تظهر على مستوى القطر . ومثلما كانت مهمة تلك المقارنة فقد حملت نفس القدر منها ايضا مسألة التباين المكاني داخل الاقليم ، ان الدراسة المقارنة لحالة الاقليم مع القطر ومع اجزاء الاقليم الثانوية وفرت وضوحا كافيا لتحديد اتجاهات عمليات التوطن الصناعي في الاقليم .

٣ ٢٠ ٠ نشأة الصناعة وتوطنها حتى عام ١٩٥٨ :

ظل القطر قرونا طويلة يرزح تحت الاحتلال الاجنبي : العثماني ثم الانكليزي ٠ كان المستعمرون خلالها حريصين على منع اقامة قاعدة صناعية في القطر ، بل وماكانوا راغبين بانشاء مشاريع عمرانية عدا تلك التي تخدم قواتهم ، وتساعد في استمرار احتلالهم القطر زمنا اطول ٠

كان اقتصاد القطر في هذه الفترة زراعيا متخلفا ، وجل صناعاته القائمة حرفية استهلاكية ٠ ويمكن ان نعد قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ بداية لخطوة هامة في مجال التنمية الصناعية في القطر ٠ فقد صدرت عنه عدة قوانين في الاعوام ١٩٢٣ ، ١٩٢٦ و ١٩٢٩ تشجع اقامة صناعات وطنية ، باعفاء القائمين بها من ضريبتي الدخل والعقار ، ومنحهم الاراضي اللازمة لاقامة المشاريع الصناعية[١] ٠ وقد اجريت على هذه القوانين عدة تعديلات في فترات لاحقة تهدف الى تحفيز اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار موارد هم المالية في القطاع الصناعي ٠ وكاستجابة لذلك قامت في القطر صانع كثيرة في فروع الصناعات الغذائية مثل طحن الحبوب ، الزيوت ، السكاير ، المشروبات الغازية ، والصناعات النسيجية مثل الغزل والنسيج القطني والصوفي ، حلج الاقطان والصناعات الجلدية ، والصناعات الانشائية مثل الطابوق والكاشي ، وصانع اخرى للورق والطباعة ٠

وابان الحرب العالمية الثانية اقيمت صانع اخرى مستفيدة من توقف توريد السلع والبضائع الى القطر ، بعضها توقف عند نهايتها واخرى استمر في الانتاج ٠

والخطوة الهامة التالية في مسيرة التنمية الصناعية في القطر ، كانت تأسيس المصرف الصناعي عام ١٩٤٥ [٢] ٠ ومع ضآلة رأسمال المصرف بداية تأسيسه ، فقد اسهم في تمويل العديد من المشاريع الصناعية وبخاصة بعد ان تمت زيادة رأسماله عدة مرات لاحقا [٣] ٠

اتصفت الصانع التي اقيمت في القطر خلال المراحل السابقة بانها صغيرة سواء بمقدار رؤوس اموالها او اعداد العاملين فيها ، وبانها اقيمت برؤوس اموال خاصة ، اسهم المصرف الصناعي في البعض منها ، وبانها جميعا قد اقيمت في بغداد وماحولها ، حيث السوق واسعة وقادرة على استيعاب انتاجها ٠ اما المشاريع العامة التي تمولها الحكومة فقد كانت تتركز على اقامة السدود والخزانات والبنى الارتكازية ، وكان نصيب الصناعة منها ضئيلا ٠

---

(١) لمعلومات تفصيلية عن هذه القوانين راجع :
أ ـ احمد حبيب رسول ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة المعاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٧ ـ ١٨ ٠
ب ـ حسين موسى الاوسي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل ، رسالة ماجستير ، قدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد (غير منشورة) ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ ٠

(٢) وبدأ بمزاولة عمله الفعلي عام ١٩٤٧ ٠

(٣) لتفاصيل اضافية راجع : احمد حبيب رسول ، دراسات ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢ ـ ٢٥ ٠

في عام ١٩٥٠ تم تأسيس مجلس الاعمار ، الذي يمكن ان نعد تأسيسه خطوة اخرى في مسيرة التنمية الصناعية في القطر . ومع وجود آراء متباينة حول اهداف تأسيس المجلس ، وفي تقويم المشاريع التي تبناها ، الا ان من المفيد ان نشير الى انه قد خصص للصناعة في خطته الاولى للفترة ٥١ ـ ١٩٥٦ حوالي ٢٠٪ من اجمالي المبالغ المخصصة لبرامجه ، و ١٤٪ في خطته الثانية ٥٥ ـ ١٩٥٩ (١) . الا ان مما هو جدير بالذكر ان اجمالي المبالغ المخصصة للتنمية كان محدودا ، وان نسب التنفيذ كانت متواضعة جدا .

وفيما يبدو ان ظهور الصناعة الحديثة في الاقليم قد تأخر كثيرا عن القطر ، وان الخطوات الهامة التي حفزت قيام المشاريع الصناعية في القطر ، لم يكن لها سوى تأثير محدود ومتأخر في الاقليم . كل ذلك بسبب الطبيعة الزراعية للاقليم ، وتراجع دوره السياسي والاقتصادي ، فالاقليم يضم النسبة الاكبر من السهل الرسوبي للرافدين ، والذي يشكل العمود الفقري للعراق ، وهذا ماجعل الاقليم مركز الاستيطان الاساسي ، ومن ثم موئل مراكزه الحضارية والسياسية الرئيسة خلال كل الحقب التاريخية التي مر بها العراق . ان سهله الرسوبي الواسع ، ووفرة مياهه المتمثلة بنهر الفرات وتفرعاته العديدة فيه ، وانتشار كثير من السكان على ضفتيه ، هيأت الاقليم لتبوأ مكانة هامة في الانتاج الزراعي ، فاسهم الاقليم بتوفير الجزء الاكبر من غذاء سكان القطر ، وظهرت فيه مئات المدن الكبيرة والبلدان والقرى التي يزدحم بها بتميز واضح عن بقية اجزاء القطر . وكان لهذه المراكز الاستيطانية دور كبير في دفع مسيرة التقدم الحضاري ليس على مستوى القطر فحسب ، بل وعلى المستوى الانساني بشكل عام .

الا ان هذا الدور لم يكن متواصلا ومستمرا ، فكان يخبو حينا ويتألق حينا اخر ، ومرة اخرى كان للزراعة ونهر الفرات عامل الحسم في كثير من هذه التغيرات ، فطغيان النهر وتراكم ارساباته في قنوات الري ، وارتفاع مستوى المياه الجوفية ، كانت العوامل الاكثر اهمية من بين عوامل اخرى في تدهور مكانة الاقليم الزراعية وبالتالي السياسية والاجتماعية على مستوى القطر .

ومع هذا ظل الاقليم طوال النصف الاول من القرن الحالي بل وحتى مطلع النصف الثاني منه مركزا رئيسا للانتاج الزراعي في القطر ، هذا المركز الذي بدأ يتحرك لاحقا نحو الشمال ، نحو محافظات بغداد ، التأميم ونينوى على وجه الخصوص ، بعد ان زحفت الملوحة لتغطي اغلب اجزاء سهله ، فتراجع دور الزراعة في حياة سكانه ، ومع تراجع هذا الدور بدء دور الصناعة

---

(١) حسين موسى الاوسي ، التوزيع ... مصدر سابق ، ص ٣١ . ولتفاصيل اضافية عن برامج مجلس الاعمار راجع : د . جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ، الجزء الثاني ، وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٧٠ ، (مطبوعات السايكلوستايل) ، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٣٤ .

يتصاعد لتعويض الاقليم بعضا من مكانته السابقة ، ومن الاسباب ماجعل الاقليم يتمتع بمكانة اقتصادية جيدة رغم تدهور الزراعة فيه هو الاماكن المقدسة التي تنتشر فيه ، و ساعد وجودها على نشاط حركة السياحة الدينية ، وبالتالي حصول ساكنيه على موارد مالية لايستهان بها . ولهذه الحركة ايضا تأثير ايجابي في تحفيز الانشطة الاقتصادية الاخرى مثل الصناعة والتجارة . فظهرت صناعات يحتاجها سكان الاقليم في حياتهم اليومية ، ومطلوبة ايضا هي وغيرها من يؤمون المراقد الدينية في اغلب مناطق الاقليم: في النجف ، الكوفة ، كربلاء ، الحلة ، المدحتية ، القاسم ، المحاويل ، الحمزة ، والخضر وغيرها .

ان الصناعات الاولى في الاقليم كانت يدوية يتوارثها الابناء عن الاباء ، وتمارس غالبا في محيط المحلة ، ويقوم عليها افراد الاسرة ، منها الصناعات الغذائية مثل طحن الحبوب، المخبوزات الدبس ، الحلويات ، المعجنات ، والصناعات النسيجية مثل حلج الاقطان ، غزل ونسيج القطن والصوف ، خياطة الملابس والصناعات الجلدية مثل دباغة الجلود ، صناعة الاحذية والسراجة . وشهدت المدن الكبيرة قيام مصانع مما تخدم سكانها وسكان اقليمها الزراعي المجاور مثل تلك التي تنتج الادوات الزراعية المصنوعة من الحديد او الخشب ، كما قامت صناعات اخرى تخدم زوار العتبات المقدسة اضافة لسكان هذه المدن مثل المصوغات والحلي الذهبية والفضية والكاذبة ، والاعمال النحاسية والسبح والعطور. ومن الصناعات الاخرى التي عرفت في الاقليم منذ امد طويل الصناعات الانشائية مثل الطابوق والفخاريات والجص والنورة .

واذا كانت معظم هذه المصانع تنتج سلعا تستهلك داخل الاقليم ، فذلك لم يمنع تطور عدد من الصناعات عرفت بها واشتهرت بعض مناطق الاقليم على مستوى القطر وربما المناطق العربية والاسلامية المجاورة . فاشتهرت الحلة بصناعات النسيج والدبس والراشي وطحن الحبوب كونها تقع مركزا لاقليم زراعي كبير ، وعرفت النجف بالتصحيف والتذهيب والطباعة والنشر كونها اهم مركز ديني في الاقليم ، ولها اهمية كبيرة لكثير من الدول الاسلامية . كما عرفت ايضا بصناعة العباءة العربية التي وجدت لها سوقا رائجة في اقطار الخليج العربي لوقوعها على تخوم الصحراء وعرفت كربلاء بالفخاريات والطابوق الكربلائي المستخدم في تزيين اماكن العبادة والمراقد الدينية . وعرفت المدحتية بصناعة البسط العربية الجيدة والرخيصة لاحاطتها بمناطق رعي واسعة ووجود مرقد ديني فيها يؤمه الزوار بانتظام .

وعلى هذا المنوال ايضا وكانعكاس لحالة الموارد الطبيعية والاقتصادية والسكانية المتاحة محليا ، تركزت بعض الصناعات في مواقع معينة في الاقليم ، عرفت صناعة الجص والنورة في كربلاء والنجف لتوفر مواد ها الاولية فيها ، والطابوق في المحاويل والديوانية والكفل لوجود

التربة المناسبة والمياه فيها ، والادوات الزراعية في الحلة والديوانية والسماوة لطلبها في سوقهـا الزراعي المجاور .

اما الصناعات الالية الحديثة فقد عرفها الاقليم مع عصر الانفتاح على العالم الخارجـي مطلع القرن الحالي وعلى وجه الخصوص بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ . واولى الاشارات عن بداية انشاء الصانع هذه تعود الى عام ١٩١٠ حيث تم بناء صنعين للاثاث الخشبي فـي كربلاء هذا العام ، ثم انشيء صنع للنسيج في النجف عام ١٩٣٠ ، واخر للحدادة في الاسكندرية عام ١٩٣٨ ، ثم توالى بعد ذلك تأسيس الصانع في العقود التالية وبوتائر متصاعدة . ففـي الاربعينيات اقيم (١٨) صنعا (لاحظ الجدول رقم ١٨) ، وللفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ اقيـم (٤٦) صنعا . ويلاحظ من الجدول ان صناعات النسيج جاءت في القدمة ، ثم الغذائيـة ، الخشب والاثاث الخشبي ، الهندسية ، الاخرى ، الورق والطباعة . والصناعات الثلاث الاولـى شكلت قرابة ٨٣٪ من اجمالي الصناعات القائمة خلال هذه الفترة ، وهذا يشيرالى انها قامـت استجابة لمتطلبات سكان الاقليم وتلبية لاحتياجاتهم الاساسيـة .

جدول رقم (١٨)

التوزيع الجغرافي للصناعات والصانع التي اقيمت في اقليم الفرات الاوسط للفترة من ١٩٤٠ ـ ١٩٥٨

	١٩٤٠ ـ ٤٩	١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ التوزيع الجغرافـي (١)	
الغذائية	٣	٦	بابل ٤ ، القادسية ٤ ، المثنى ١
النسيجية	١٠	٢٥	بابل ٩ ، كربلاء ٨ ، النجف ٤ ، القادسية ١٣ ، المثنى ١ .
الخشب	١	٧	بابل ٥ ، كربلاء ٢ ، المثنى ١ .
الورق	ـ	٣	بابل ١ ، النجف ٢ .
الكيمياوية			
الانشائية		٢	بابل ١ ، المثنى ١
المعدنية			
الهندسية	١	٤	بابل ٥ .
اخرى	٣	١	النجف ١ ، القادسية ٢ ، المثنى ١ .

(١) اعتمد الموقع الصناعي الفعلي في توزيع الصانع بحسب المحافظات ، لان محافظات النجف والمثنى استحدثت فيما بعد وكانتا جزءا من محافظات الاقليم الاخرى ، النجف جزء مـن محافظة كربلاء ، والمثنى جزء من محافظة القادسية .

المصدر : استقاها الباحث من الاطر العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لمحافظات بابل ، كربلاء النجف ، القادسية ، المثنى لعام ١٩٩٣ والتي تعدها دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئـة التخطيط . وعن الانشائيه ، راجع : نعمان دهش العقيلي ، صناعة السمنت في العراق ، رسالة ماجستير مقدمه الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٦٧ ، غير منشورة ، ص ٣٠ .

توزعت هذه المصانع بواقع (٢٤) مصنعا في بابل ، (١٩) مصنعا في القادسية ، (١١) في كربلاء ، (٧) في النجف وخصصه في المثنى .

ويبدو ان الصناعات الغذائية تركزت في محافظتي بابل والقادسية ، وصناعات النسيج في القادسية وبابل وكربلاء ، وصناعات الاثاث الخشبي في بابل وكربلاء ، الورق والطباعة في النجف وبابل . واقتصر وجود الهندسية على بابل ، اما الاخرى فقد توزعت مابين القادسية والنجف والمثنى .

والمصانع التي اقيمت في هذه الفترة ذات طاقات انتاجية محدودة ، وتضم اعدادا قليلة من العاملين وبذلك فلم يشهد الاقليم قيام مصانع باحجام كبيرة . وهذا يعود الى ضآلة رؤوس الاموال الخاصة المتاحة للاستثمار ، بسبب انخفاض مستوى دخل سكان الاقليم مقارنة بسكان محافظات اخرى مثل بغداد على وجه الخصوص والموصل والبصرة والتي شهدت قيام مصانع آلية كبيرة منذ نهاية القرن الماضي ، وتعد السوق المحلية والاقليمية محددا اخر لقيام مثل هذه المصانع في الاقليم او في مدنه . كما ان هذا العامل حدد قيام صناعات اخرى يتطلب نجاحها سوقا واسعة مثل الصناعات الكيمياوية والمعدنية الاساسية ، وحتى الهندسية . فالصناعات الهندسية التي قامت في الاقليم خلال هذه الفترة عبارة عن ورش صغيرة تنتج فيها الادوات التي تتطلبها العمليات الزراعية ، اضافة لصناعة الاثاث المعدني .

هذا ويعتقد ان بعض المصانع كان يقوم دون موافقات اصولية من جهات رسمية مثل ورش الخدمات الصناعية ، وتلك التي يعمل بها افراد العائلة وتتخذ الدار او جزءا منها مكانا للعمل ، الا ان الاحصاءات الرسمية لاتشير سوى لعدد قليل منها ، ومع هذا فان هذه الفترة هيأت الاقليم لاستقبال مزيد من المصانع وبطاقات انتاجية ضخمة وفي فروع صناعية عديدة اخرى .

اما بالنسبة للقروض التي قدمها المصرف الصناعي للمستفيدين في الاقليم ، فقد بلغ عددها خلال هذه الفترة (٢٣٢) قرضا مثلت نسبة ٨ر١٠٪ من عدد القروض التي قدمها المصرف ، وبقيمة (٤٣٠) الف دينار ، مثلت حوالي ٦ر٦٪ من اجمالي قيمة قروض المصرف[1] ، توزعت هذه بين محافظات الاقليم الثلاث في حينه وبأسبقية لبابل ثم كربلاء فالمثنى . ويلاحظ ضآلة قيمة القروض مما لايعين على قيام نهضة صناعية في الاقليم .

---

(١) تابع ماسيتم الحديث به عن دور المصرف الصناعي في الاستثمار الصناعي في المبحث اللاحق .

٣٠٣ ٠ اتجاهات تدفق الاستثمار الصناعي في الاقليم :

بعد تشريع قوانين تحفز اقامة المشاريع الصناعية ، يظل مقدار الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي العامل الاساسي والحاسم في عملية التنمية الصناعية ٠ ونظرا لضآلة القدرات المالية في القطر في الفترة السابقة فقد كانت الاستثمارات الصناعية محدودة سواء اكانت حكومية ام خاصة ، لذلك كان دورها محدودا ايضا في التنمية الصناعية المنشودة ٠ الان الفترة التي تلت انبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شهدت واقعا اخر وامكانات افضل ٠

٣٠٣ ١٠ ٠ الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥ (١) :

عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انيطت مهمة التخطيط الاقتصادي بمجلس التخطيط الذي اولى الصناعة اهتماما خاصا ، فبدأ نصيب الصناعة من الانفاق الاستثماري بتزايد باطراد ٠ فمن ١٠٪ هو نصيب الصناعة في خطة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ ، ارتفع الى ٢٧ر٤ في خطة ٦١ ـ ١٩٦٥ ، و ٢٥ر٥٪ في خطة ٦٥ ـ ١٩٦٩ ، ثم الى ٣٦ر٨٪ في خطة التنمية القومية ٧٠ ـ ١٩٧٤ (٢) ، والتي جاءت بعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ المجيدة ، ثم استثمارها للنفط وطنيا وتأميمه عام ١٩٧٢ وقطف ثمار التأميم ، مما اسهم في زيادة قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الصناعية الكبيرة ، وتقديم دعم اكبر لمشاريع القطاع الخاص ٠ فتنوعت وتوسعت القاعدة الصناعية في القطر وصارت تشمل كل فروع الصناعة ، وازداد دور القطاع الاشتراكي واصبح الاكبر حجما وفاعلية في البناء الاقتصادي ، والصناعي منه بشكل خاص ٠ كما تم التأكيد بوضوح على الاهداف الاجتماعية في التوزيع الجغرافي للاستثمارات ٠

وابتداء من عام ١٩٧٠ بدأ القطاع الخاص يلقى عونا وتشجيعا اكبر مما سبق لاعادة اشراكه في عملية البناء بعد ان تقلص دوره في القطاع الصناعي باجراءات التأميم لعدد من صانعيه عام ١٩٦٤ ٠

اما بالنسبة لنصيب الاقليم من الاستثمار الصناعي في خطة التنمية للفترة ٦٥ ـ ١٩٦٩ فقد بلغ (٤٦) مليون دينار مثلت حوالي ٢٥٪ من تخصيصات الاستثمار الصناعي في القطر (انظر الجدول رقم ١٩) ٠ كان نصيب بابل لوحدها حوالي ٢١٪ ، جاءت القادسية ، ثم كربلاء ونصيب

---

(١) لايحمل هذا التقسيم دلالة معينة بقدر ما يشير الى ان البيانات التي حصل عليها الباحث تطلبت هذا التحديد ٠

(٢) د ٠ عباس علي التميمي ، النمو الصناعي ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٩ ٠

جدول رقم (١٩)

تخصيصات القطاع الصناعي بملايين الدنانير حسب محافظات القطر للفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥

المحافظة	١٩٦٥ ـ ١٩٦٩		١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ (٣)		١٩٦٥ ـ ١٩٧٥	
	مقدار (١)	% (٢)	مقدار	%	مقدار	%
نينوى	١٠٫١	٥٫٤	٨٠٫٦	٩٫٦	٩٠٫٧	٨٫٨
التأميم	١٤	٧٫٥	٥٠	٥٫٩	٦٤	٦٫٢
السليمانية	٢٫٢	١٫٢	١٨٫٥	٢٫٢	٢٠٫٧	٢
دهوك			١٠٫٩	١٫٣	١٠٫٩	١٫١
اربيل	٠٫٧	٠٫٤	٢٥٫٢	٣	٢٥٫٩	٢٫٥
ديالى	٠٫٧	٠٫٤	٢٢٫٧	٢٫٧	٢٣٫٤	٢٫٣
الانبار	٦٫٤	٥	٤٣٫٧	٥٫٢	٥٣٫١	٥٫٢
بغداد	٤٥٫٤	٢٤٫٣	١٦٩٫٦	٢٠٫٢	٢١٥٫١	٢٠٫٩
بابل	٣٩٫١	٢٠٫٩	٥٢٫٧	٦٫٤	٩٢٫٨	٩
كربلاء	٠٫٧	٠٫٤	٥	٠٫٦	٥٫٧	٠٫٦
القادسية	٦٫٢	٣٫٣	١٠٫١	١٫٢	١٦٫٣	١٫٦
المثنى			١٣٫٤	١٫٦	١٣٫٤	١٫٣
واسط	٧٫٣	٣٫٩	٢٠٫٢	٢٫٤	٢٧٫٥	٢٫٧
ميسان	٠٫٧	٠٫٤	١٧٫٦	٢٫١	١٨٫٣	١٫٨
ذي قار	٥٫٤	٢٫٦	٢٠٫٢	٢٫٤	٢٥٫٦	٢٫٥
البصرة	٤٤٫١	٢٤	٢٧٨٫٨	٣٣٫٢	٣٢٣٫٢	٣١٫٥
الاقليم	٤٦	٢٤٫٦	٨٢٫٢	٩٫٨	١٢٨٫٢	١٢٫٥
القطر	١٨٧٫٢	١٠٠	٨٣٩٫٨	١٠٠	١٠٢٧	١٠٠

المصادر : (١) حساب الباحث اعتمادا على النسبة المئوية لحصة كل محافظة واجمالي القطر .

(٢) دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط، تخصيصات القطاع الصناعي حسب المحافظات، بيانات غير منشورة.

(٣) Al Hadithi Hassan Mahmood, Pattern and Policies of Industrial Location in Iraq:00-1985,Unpublished Ph.D.Thesis,Central School of Planning and Statistics In Warsaw , 1988, T.27.

محدود لكل منهما . وفي خطة ٧٠ ـ ١٩٧٥ ورغم تزايد مقدار التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي في القطر الى مايزيد على اربعة اضعاف سابقتها ، الا ان حصة الاقليم منها قد ازدادت بنسبة الضعف تقريبا . وهذا يعني تراجعا في نسبة حصة الاقليم من ربع التخصيصات الاستثمارية في الخطة الاولى الى ٨ر٩٪ فقط في الثانية . وفيها ايضا نالت بابل نصيبا متقدما على بقية محافظات الاقليم دون تقدمها على محافظات القطر كما كانت في الخطة السابقة ، حيث حصلت على ٦ر٤٪ من اجمالي القطر ، ونالت بقية محافظات الاقليم مجتمعة حوالي نصف نصيب بابل بعد ان حصلت المثنى على ٦ر١٪ ، القادسية ٢ر١٪ وكربلاء ٦ر٠٪ من هذه الاستثمارات .

وكاجمالي للفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥ خصص لمحافظات الاقليم (٢ر١٢٨) مليون دينار مثلت نسبة ٥ر١٢٪ من اجمالي تخصيصات القطاع الصناعي للقطر .

مما سبق يلاحظ تذبذب حصة الاقليم ومحافظاته من اجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي بين خطة واخرى . وهذا يشير الى ان البعد المكاني لم يكن اعتباره قائما بدرجة كافية عند وضع الخطط ، فحصة الاقليم لاجمالي الفترة كانت قليلة مقارنة بمحافظات اخرى نالت كل منها نصيب يفوق كل محافظات الاقليم مثل محافظتي البصرة وبغداد حيث نالتا ٥ر٣١٪ و ٩ر٢٠٪ لكل منهما على التوالي كما ان حصة الاقليم هذه تقل بدرجة واضحة عن عدد سكانه الذين شكلوا من هذه الفترة حوالي ١٥٪ من سكان القطر .

وتوزيع هذه النسبة بين محافظات الاقليم هو الاخر يفتقر الى البعد المكاني ، فبابل نالت لوحدها ٩٪ من اجمالي القطر اي مايعادل ٤ر٧٢٪ من حصة الاقليم من الاستثمارات في القطاع الصناعي ، في حين توزعت ٦ر٢٧٪ الباقية بين محافظات الاقليم الاخرى . وبذلك جاءت بابل بالمرتبة الثالثة بين محافظات القطر في هذا النصيب واحتلت بقية محافظات الاقليم مراتب متأخرة هي الثالثة عشرة للقادسية والرابعة عشرة للمثنى والسادسة عشرة لكربلاء .

اما بالنسبة للقروض التي منحها المصرف الصناعي فيلاحظ من الجدول رقم (٢٠) ان الاقليم قد نال في الفترة من ٥٨ ـ ١٩٦٧ نسبة ٤ر١٩٪ من عدد القروض الممنوحة ، وحوالي ١٨٪ منها في الفترة الثانية ٦٨ ـ ١٩٧٥ . الا انها كانت قليلة باعتبار قيمتها ، فقد نال الاقليم نسبة ٦ر٩٪ في الفترة الاولى وحوالي ١٣٪ في الفترة الثانية . وبذلك فقد حصل الاقليم على ١٨٪ من عدد القروض الممنوحة للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥ و ١١٪ من قيمتها . ويلاحظ انخفاض معدل قيمة القروض الممنوحة الى المشاريع الصناعية في الاقليم مقارنة بمثيلتها على مستوى القطر ، فهذا المعدل كان (١٧٠٠) دينار للقرض الواحد في الاقليم مقارنة بحوالي (٢٨٠٠) على القطر وذلك كمتوسط للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥ .

ويلاحظ من نفس الجدول ان كربلاء قد نالت حوالي ٤٠٪ من عدد القروض ، تلتها بابل

جـدول رقم (٢٠)

عدد وقيمة قروض الصرف الصناعي الى المستفيدين في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥

(١٠٠٠) دينار

المحافظة	١٩٥٨ ـ ١٩٦٧		١٩٦٨ ـ ١٩٧٥		١٩٥٨ ـ ١٩٧٥	
	عـدد	قيمـة	عـدد	قيمـة	عـدد	قيمـة
بابـل	٢٧٧	٣٥٣	١٣٤	٦١٠	٤١١	٩٦٣
كربـلاء	٢٨٧	٢٩٢	٣٢٨	٤٥٦	٦١٥	٧٤٨
النجـف			٩	٤	٩	٤
القادسية	٨٤	١٠٠	٢٨	١٠٨	١١٢	٢٠٨
المثنى			٥	٤١	٥	٤١
الاقليم	٦٤٨	٧٤٥	٤٩٦	١٢١٩	١١٤٤	١٩٦٤
القطـر	٣٣٣٩	٧٧٤٦	٢٧٥٨	٩٥٤١	٦٠٩٧	١٧٢٨٧

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على : فاطمة حسين التركي ، دور الصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العـراق للفتـرة ٤٧ ـ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ١٩٧٩ ، جدول رقم ٢٨ ، ص ص ٢٦٧ ـ ٢٧١ .

بحوالي الثلث ثم القادسية ونالت المثنى والنجف نصيبا محدودا منها ١٠٪ باعتبار قيمتها فقد كان لبابل حوالي نصفها ، تلتها بمرتبة متقدمة كربلاء ثم القادسية فيما كان للمثنى والنجف نصيبا محدودا منها ايضا .

منح المصرف في فترات متأخرة من عمله امتيازات في عمليات الاقراض للمناطق الاقل نموا ومنها محافظات الاقليم ، تمثلت بزيادة نسبة التسليف وخفض سعر الفائدة ، الا ان قروضه ظلت محدودة جدا في مقاديرها مقارنة باستثمارات القطاع العام .

٣ ٣٠ ٢٠ . اثر عمليات الاستثمار في توطن الصناعة في الاقليم بعد عام ١٩٥٨ :

بعد عام ١٩٥٨ بدأ القطاع العام يأخذ دوره الواضح في بناء المشاريع الصناعية الكبيرة . ففي عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في حينه ، يقوم بموجبها الاخير ببناء عدد من المصانع الكبيرة في القطر ، كان نصيب الاقليم منها اربعة مصانع هي : مصنع التعليب في كربلاء ، معمل الالات الزراعية في الاسكندرية ، مشروع الحرير الصناعي في سدة الهندية ومشروع النسيج الحريري في الحلة . الا ان المشروعين الاخيران قد تأخرا الى مابعد عام ١٩٦٤ . كما قامت الدولة ايضا عام ١٩٦١ ببناء عدة مكابس للتمور في مناطق عديدة من القطر كان نصيب الاقليم منها ثلاثة في بابل ، كربلاء والقادسية (١) .

والمصرف الصناعي هو الاخر لم يقتصر دوره على تقديم القروض للمشاريع الصناعية بل اسهم في تأسيس عدد منها بالمشاركة برؤوس اموالها ، الا ان حصة الاقليم منها كانت محدودة ، فقد اسهم في تأسيس شركتين فقط احداهما في كربلاء والاخرى في المناذرة (٢) .

هذا وقد تزايد بشكل ملحوظ عدد المصانع القائمة في الاقليم مقارنة بالفترة السابقة . فخلال الفترة ٥٩ ـ ١٩٧٠ اقيم في الاقليم (٥٣) مصنعا للصناعات الغذائية ، مقابل (٩) للفترة من ٤٠ ـ ١٩٥٨ . واقيم ايضا (١٢٧) مصنعا للنسيج مقابل (٣٥) ، (٤٩) لصناعات الاثاث الخشبي مقابل (٨) ، (٧) للورق والطباعة مقابل (٣) ، (٨) للانشائية فيما لم تقم خلال

(١) راجع :
أ ـ حسين موسى الاوسي ، التوزيع ... ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .
ب ـ عباس عبيد حمادي العايز ، الصناعة في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) ، ص ٢٤ .
جـ ـ قاسم شاكر محمود الفلاحي ، الصناعة في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) ، ص ٧٩ .
(٢) د . احمد حبيب رسول ، دراسات ... ، مصدر سابق ، جدول رقم ٣ ، ص ٢٥ .

الفترة السابقة صانع لها . وفي الهندسية اقيم (٤٣) صنعا مقابل خمسة فقط . واقيم (١٩) صنعا للصناعات الاخرى مقابل اربعة فقط (١) .

ورغم هذه الزيادة فلم يحصل تغير واضح في بنية الصناعة في الاقليم ، فجاءت النسيجية في المقدمة ، تلتها الغذائية ، ثم الاثاث الخشبي ، الهندسية ، الاخرى ، الانشائية واخيرا الطباعة والنشر . مثلت الصناعات الثلاث الاولى نسبة ٨٠٪ من اجمالي الصانع القائمة خلال هذه الفترة .

وفي توزيعها المكاني يلاحظ ان الصناعات الغذائية تركز قيامها في بابل والقادسية ، والنسيجية في نفس المحافظتين ، الخشب في القادسية ، بابل والنجف ، الورق في ذات المحافظات الثلاث ، الانشائية في النجف ، الهندسية في بابل ، الاخرى في القادسية والنجف . هذا وقد ضمت كل من بابل والقادسية قرابة نصف عدد المصانع فيما توزع النصف الاخر بين محافظات الاقليم الثلاث الاخرى باسبقية النجف ثم كربلاء واخيرا المثنى .

٣٠٣٠٣ . الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ :

شهدت خطط التنمية التي تلت نجاح التأميم عام ١٩٧٣ ، زيادة كبيرة في مقدار التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي ، ففي خطة ٧٦ ـ ١٩٨٠ خصص له (٣٠٨٨) مليون دينار ، وفي الخطة التالية ٨١ ـ ١٩٨٥ خصص له (٤٩٦٦) مليون ، وفي خطة ٨٦ ـ ١٩٩٠ (٢) كان نصيب القطاع الصناعي (٣٧٨٢) مليون دينار (انظر الجدول رقم ٢١) . وهذا لا يشير الى زيادة مبالغ الاستثمارات الصناعية فحسب بل وتأكيد مكانة الصناعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى في عموم القطر . ففي الخطة الاولى كان نصيب الصناعة ٢٨ر٤٪ من اجمالي الانفاق الاستثماري ، وفي الثانية تراجع نصيبها الى ١٧ر٣٪ رغم زيادة مقدار ما خصص لها فيه ، عاد وارتفع في الثالثة الى ٢٧ر١ ٪ .

وبالنسبة لاقليم الفرات الاوسط فيتبين من الجدول رقم (٢٢) ان نصيبه كان حوالي (١٢٠٠) مليون دينار في كل خطة من الخطط الثلاث وبمجموع قدره (٣٦٧٧ر٧) ، مثل

(١) استقاها الباحث من الاطر العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمحافظات بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية والمثنى لعام ١٩٩٣ ، والتي تعدها دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط .

(٢) وهي اخر خطة زود الباحث ببيانات لها من الجهات المختصة .

جدول رقم (٢١)

الانفاق الاستثماري الفعلي بملايين الدنانير بحسب القطاعات في العراق للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠

القطاعات	٧٦ ـ ١٩٨٠	٨١ ـ ١٩٨٥	٨٦ ـ ١٩٩٠	٧٦ ـ ١٩٩٠
الزراعة	١٧٢٩	٢٨٦٠ر٢	١٩٩٢	٦٥٨١ر٢
الصناعة	٣٠٨٨	٤٢٦٦ر٥	٣٧٨٢ر٣	١١١٣٦ر٨
النقل والمواصلات	١٦٢٧ر٧	٤٨٣١ر٧	١٥٥١ر١	٨٠١٠ر٥
المباني والخدمات	١٤٦٩ر٨	٥٨٠٤	٢٩٦٥ر٤	١٠٢٣٩ر٢
التربية والتعليم	٥٧١ر٦	٦٣٤ر٤	٤٩٢ر٨	١٦٩٨ر٨
عموم القطر وخارجه وابواب غير معلومة	٢٣٨٤ر٩	٦٢٥٤ر٦	٣١٨٠ر٣	١١٨١٩ر٨
المجموع الكلي	١٠٨٧١	٢٤٦٥١ر٤	١٣٩٦٣ر٩	٤٩٤٨٦ر٣

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على جداول دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط ، (بيانات غير منشورة) .

البلغ الاول نسبة ١ر١٠٪ في الخطة الاولى ، ٣ر٨٪ في الثانية ، ٩ر١٢٪ في الثالثة من اجمالي المبالغ المخصصة للاستثمار على مستوى المحافظات[1] ، وباجمالي نسبته ١ر١٠٪ لمجموع الفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ .

اما عند الاخذ بالاعتبار جميع المبالغ المخصصة للاستثمار وكاجمالي للقطر[2] ، فيتبين ان نصيب محافظات الاقليم الخمس قد تراجع الى ١ر٨٪ ، ٢ر٥٪ ، و٦ر٣٪ في الخطط الثلاث والى ٦ر٣٪ كاجمالي للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ .

جاءت بابل في المقدمة وكان نصيبها ٧ر٣٪ من تخصيصات المحافظات ، تلتها كل من النجف ، كربلاء ، القادسية واخيرا المثنى وبنصيب ١ر١ ، ٧ر١ ، ٤ر١ ، ٤ر١٪ لكل منها على التوالي . وبذلك نالت بابل قرابة ٧ر٣٦٪ من حصة الاقليم ، فيما كان نصيب كل من المحافظات الاخرى : ١٩ ، ٨ر١٦ ، ١٤ ، ٥ر١٣ ٪ على التوالي .

(١) باستبعاد حقل عموم القطر وخارجه وابواب غير معلومة .
(٢) باعتبار الحقل اعلاه .

جدول رقم (٢٢)

تخصيصات المنهاج الاستثماري في خطط التنمية القومية لمحافظات اقليم الفرات الاوسط حسب القطاعات للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ بملايين الدنانير

المحافظات	القطاعات	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	١٩٧٦ ـ ١٩٩٠
بابل /	الزراعة	٦٩٫٢	٩١٫٧	١٧٣٫٢	٣٣٤٫١
	الصناعة	١٧٠٫٦	٨١٫٥	٤٢١٫٣	٦٧٣٫٤
	النقل	٦٤٫٩	١٧٫٤	٢٥٫٣	١٠٧٫٦
	المباني	٥١٫٦	٧١٫١	٥٥٫٩	١٧٨٫٦
	التربية	١٩٫١	٩٫٦	٢٥٫٧	٥٤٫٤
	المجموع	٣٧٥٫٤	٢٧١٫٣	٧٠١٫٤	١٣٤٨٫١
كربلاء	الزراعة	٣٦٫٨	١٥٫٢	٧٫٦	٥٩٫٦
	الصناعة	٧١٫٨	١٧٨٫٦	٣٢٫٩	٢٨٣٫٣
	النقل	١٦٫٢	٩٫١	صفر	٢٥٫٣
	المباني	٦٦٫٤	١٠٢٫٦	٤٤٫١	٢١٣٫١
	التربية	١٦٫٧	٨٫٣	١٢٫٦	٣٧٫٦
	المجموع	٢٠٧٫٩	٣١٣٫٨	٩٢٫٢	٦١٨٫٩
النجف	الزراعة	١٠٫٨	٨٫٩	٥٫٦	٣٥٫٣
	الصناعة	١٠٣٫٣	٤٩٫٦	٢٢٫٣	٢٧٥٫٢
	النقل	١٨٫٥	٧٫٩	صفر	٢٦٫٤
	المباني	٩٥٫٩	١٩٠٫٥	٢٥٫٩	٣١٢٫٣
	التربية	١٣٫٧	٢١٫١	١٣٫٥	٤٨٫٣
	المجموع	٢٤٢٫٢	٢٧٨	١٧٧٫٣	٦٩٧٫٥
القادسية	الزراعة	٨٢٫٢	٢٧٫٥	١٧٫٥	١٢٧٫٢
	الصناعة	٨٠٫٨	١٩٫٣	٥٤٫١	١٥٤٫٢
	النقل	٤٤	١١٫٨	صفر	٥٥٫٨
	المباني	٥١٫٦	٨٣٫٨	٢٢٫٤	١٥٧٫٨
	التربية	٧٫٨	٤٫٩	٨٫٤	٢١٫١
	المجموع	٢٦٦٫٤	١٤٧٫٣	١٠٢٫٤	٥١٦٫١
المثنى	الزراعة	١٣	٥٫٨	٠٫٤	١٩٫٢
	الصناعة	٤٠٫٤	٧٩٫٩	٢١٫٥	١٤١٫٨
	النقل	٢٥٫٥	١١١٫٩	٦٣٫٧	٢٠١٫١
	المباني	٤٩٫٢	٥٣٫٦	١٢٫٩	١١٥٫٧
	التربية	١٫٥	٧٫٩	٦٫٣	١٩٫٣
	المجموع	١٣٣٫٢	٢٥٩٫١	١٠٤٫٨	٤٩٧٫١
الاقليم	الزراعة	٢١٢	١٤٩٫١	٢١٤٫٣	٥٧٥٫٤
	الصناعة	٤٦٦٫١	٤٠٨٫٩	١٥٢٫١	١٥٢٧٫١
	النقل	١٦٦٫١	١٥٨٫١	٨٩	٤١٦٫٢
	المباني	٣١٤٫٧	٥٠٫١	١٦١٫٢	٩٧٧٫٥
	التربية	٦٢٫٤	٥١٫٨	٦٦٫٥	١٨٠٫٧
	المجموع	١٢٢٥٫١	١٢٦٩٫٥	١١٨٣٫١	٣٦٧٧٫٧
القطر /	الزراعة	٢١٦٢٫٩	٢٨٢٨٫٧	١٦٢٤٫٦	٦٦١٦٫٢
	الصناعة	٤٤٨٩٫٥	٣٠٤١٫٩	٢٩٥٠٫٣	١٠٤٨١٫٧
	النقل	٢٣١٨٫١	٢٣٨٩٫٢	١٥٩٤٫١	٦٣٠٫٤
	المباني	٢٤٥٨٫١	٦٢٨٠٫٥	٢٤٨٦٫١	١١٢٢٤٫٩
	التربية	٦٨١٫٩	٦٧٣٫٤	٥٤٠٫٣	١٨٩٥٫٦
	المجموع	١٢١١٠٫٧	١٥٢١٣٫٧	٩١٩٥٫٤	٣٦٥١٩٫٨

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على : دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط بيانات غير منشورة .

من ناحية اخرى يتبين ان نصيب الصناعة من هذه الاستثمارات كان الاكبر من بين الانشطة الاقتصادية ، فالصناعة لوحدها نالت حوالي ١ر٣٨ ، ١ر٣٢ ، ٥٥٪ من تخصيصات الاقليم في الخطط الثلاث على التوالي . وهذه المكانة لم ينلها اى نشاط ليس على مستوى الاقليم فحسب بل والقطر ايضا . نالت الصناعة اكبر مقدار من التخصيصات الاستثمارية في بابل وكربلاء ، ففي بابل كان نصيب الصناعة حوالي نصف مبالغ الاستثمار في المحافظة لاجمالي الفترة ، وفي كربلاء ٨ر٤٥٪ فيما كان نصيبها ٤ر٣٩٪ في النجف ، ٩ر٢٩٪ في القادسية ، و ٥ر٢٨٪ في المثنى . ويتضح ان انشطة اقتصادية اخرى قد نافست الصناعة في الحصول على اكبر قدر من التخصيصات الاستثمارية في المحافظات الثلاث الاخيرة مثل قطاع البناء الذى جاء متقدما على الصناعة في محافظتي النجف والقادسية والنقل في محافظة المثنى .

ويلاحظ ايضا تذبذب كبير في نسبة تخصيصات القطاع الصناعي من تخصيصات كل محافظة بين خطة واخرى . ففي بابل تراوح نصيب الصناعة مابين ٣٠ ـ ٦٠٪ من التخصيصات الاستثمارية الثلاث ، فيما تراوح نصيب كربلاء مابين ٣٤ ـ ٥٧٪ والنجف مابين ١٨ ـ ٦٩٪ ، والقادسية مابين ١٣ ـ ٥٢٪ والمثنى مابين ٢١ ـ ٣١٪ .

اما باعتبار حصة الاقليم من الاستثمار الصناعي من اجمالي مثيله في القطر فيتضح من الجدول رقم (٢٣) ان محافظات الاقليم قد نالت ٤ر١٠٪ من اجمالي تخصيصات القطاع الصناعي في القطر في الخطة الاولى ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٤ر١٣٪ من الخطة الثانية ٨١ ـ ١٩٨٥ ثم الى ١ر٢٢٪ في الخطة الثالثة ٨٦ ـ ١٩٩٠ . وبذلك نال الاقليم ٦ر١٤٪ من اجمالي التخصيصات للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ . وهذا يشير الى تحسن طفيف لكنه غير كاف اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الحجم السكاني للاقليم ، والذى ارتفع بدوره من ١ر١٥٪ من سكان العراق عام ١٩٧٦ الى ٦ر١٨٪ عام ١٩٨٧ والى ٨ر١٨٪ عام ١٩٩٠ .

كانت حصة بابل ٤ر٦٪ من تخصيصات القطاع الصناعي على مستوى القطر ، فيما خصص لكربلاء ٧ر٢٪ ، النجف ٦ر٢٪ ، القادسية ٥ر١٪ والمثنى ٤ر١٪ فقط ويلاحظ من نفس الجدول ان اجمالي حصة الاقليم مثلت حوالي ٦٠٪ من حصة محافظة البصرة لوحدها وكادت تتساوى مع كل من محافظات بغداد ، الانبار وصلاح الدين .

وهذا تكون بابل قد احتلت المرتبة الخامسة بين محافظات القطر في تخصيصات القطاع الصناعي ، فيما جاءت كربلاء بالمرتبة العاشرة ، النجف الحادية عشرة ، القادسية الثالثة عشرة ، وجاءت المثنى بالمرتبة الخامسة عشرة .

جدول رقم (٢٣)

تخصيصات القطاع الصناعي في خطط التنمية القومية بحسب المحافظات للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠

بملايين الدنانير

المحافظة	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		١٩٨١ ـ ١٩٨٥		١٩٨٦ ـ ١٩٩٠		١٩٧٦ ـ ١٩٩٠	
	مقدار	%	مقدار	%	مقدار	%	مقدار	%
نينوى	١٣٩٫٢	٣٫١	١٦٢٫٦	٤٫٥	٢٥٠٫١	٨٫٥	٥٥١٫٩	٥٫٣
التأميم	١٠٧٫٧	٢٫٤	١٦٢٫٤	٥٫٣	٢٠٫١	٠٫٧	٢٩٠٫٢	٢٫٨
السليمانية	٩٤٫٣	٢٫١	١٣٠٫٤	٤٫٣	٧٤٫٤	٢٫٥	٢٩٩٫١	٢٫٩
دهوك	٩	٠٫٢	٤٫٤	٠٫١	٢٫٢	٠٫٠٧	١٥٫٦	٠٫١
أربيل	٢٢٫٤	٠٫٥	٤٫٧	٠٫١	٢٦٫٧	٠٫٩	٥٣٫٨	٠٫٥
صلاح الدين	٤٥٣٫٤	١٠٫١	٦٢٦٫٦	٢٠٫٦	٣٤٠٫٦	١١٫٦	١٤٢٠٫٦	١٣٫٦
ديالى	٨٩٫٨	٢	٣٩٫١	١٫٣	١٣٫٢	٠٫٤	١٤٢٫١	١٫٤
الانبار	٥٥٢٫٩	١٢٫٣	٣٢٧٫٧	١٠٫٧	٥٨٠٫٣	١٩٫٧	١٤٦٠٫٢	١٣٫٩
بغداد	٥٢٩٫٨	١١٫٨	٥٣٤	١٧٫٦	٤٣٠٫٩	١٣٫٧	١٤٦٢٫٧	١٤
بابل	١٧٠٫٦	٣٫٨	٨١٫٥	٢٫٧	٤٢١٫٣	١٤٫٣	٦٧٣٫٤	٦٫٤
كربلاء	٧١٫٨	١٫٦	١٧٨٫٦	٥٫٩	٣٢٫٩	١٫١	٢٨٣٫٣	٢٫٧
النجف	١٠٣٫٣	٢٫٣	٤٩٫٦	١٫٦	١٢٢٫٣	٤٫٢	٢٧٥٫٢	٢٫٦
القادسية	٨٠٫٨	١٫٨	١٩٫٣	٠٫٦	٥٤٫١	١٫٨	١٥٤٫٢	١٫٥
المثنى	٤٠٫٤	٠٫٩	٧٩٫٩	٢٫٦	٢١٫٥	٠٫٧	١٤١٫٨	١٫٤
واسط	٣١٫٤	٠٫٧	٤٠٫٥	١٫٣	٢٩٫٧	١	١٠١٫٦	٩
ميسان	١٣٤٫٧	٣	٤٨٫١	١٫٦	٢٩٫٣	١	٢١٢٫١	٢
ذي قار	٢٨٢٫٨	٦٫٣	٤٣٫٦	١٫٤	٦٦٫١	٢٫٢	٣٩٢٫٥	٣٫٧
البصرة	١٥٧٫٨	٣٥٫١	٥٠٨٫٩	١٦٫٧	٤٦١٫٩	١٥٫٧	٢٥٤٫٦	٢٤٫٣
الاقليم	٤٦٦٫٩	١٠٫٤	٤٠٨٫٩	١٣٫٤	٦٥٢٫١	٢٢٫١	١٥٢٧٫٩	١٤٫٦
القطر	٤٤٨٩٫٤	١٠٠	٣٠٤١٫٩	١٠٠	٢٩٥٠٫٦	١٠٠	١٠٤٨١٫٩	١٠٠

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على : دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط ، بيانات غير منشورة .

ويلاحظ ايضا استمرار تذبذب حصة محافظات الاقليم من خطة لاخرى . فمحافظة بابل تراوح نصيبها في كل خطة مابين ٢ر٧ ـ ٣ر١٤٪ ، كربلاء مابين ١ر١ ـ ٩ر٥٪ ، النجف من ٦ر١ ـ ٢ر٤٪ ومثل ذلك تقريبا بالنسبة لكل من القادسية والمثنى .

واخيرا يلاحظ وجود خلل في العلاقة بين نصيب كل محافظة من الاستثمار وبين ثقلها السكاني في الاقليم ، بسيطا حينا وكبيرا حينا اخر . فمحافظة بابل استحوذت لوحدها على ٤٤٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ ، في حين ان سكانها مثلوا نسبة ٤ر٣٦٪ من اجمالي سكان الاقليم عام ١٩٨٧ . وكربلاء نالت ٥ر١٨٪ من الاستثمارات وفيها ٤ر١٥٪ من سكان الاقليم . والنجف خصص لها ١٨٪ من الاستثمارات وسكانها ٤ر١٩٪ ، فيما حصل ٤ر١٨٪ من سكان الاقليم في القادسية على ١ر١٠٪ فقط من الاستثمارات ، وفي المثنى اقتربت النسبتان من بعضهما وكانتا ٣ر٩٪ للاستثمارات و ٤ر١٠٪ للسكان .

ان ذلك يعود في اسبابه الرئيسة الى رغبة الدولة في اقامة قاعدة اساسية للصناعة التحويلية في القطر ، وهذه تتطلب انفاق استثمارات ضخمة في عدد محدود من المشاريع الصناعية . وقد ارتأت الجهات التخطيطية اقامة مجمعات صناعية لها في مواقع محددة تتوافر فيها الجزء الاكبر من متطلبات الصناعة ، فاعتبرت الاسكندرية في بابل مركزا رئيسا في القطر للصناعات الهندسية ، والبصرة موقعا مماثلا للصناعات البتروكيماوية والمعدنية والاسمدة ، فيما اقيم في بيجي / صلاح الدين مجمع ضخم صانع للزيوت ومصفى للنفط ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومصنع للاسمدة واخر للبتروكيماويات . كما اقيم حول بغداد عدد من المنشآت الصناعية للاجهزة الدقيقة والكهربائية ، وفي الانبار اقيم مجمع عكاشات الكبير للاسمدة الكيماوية .

ان هذه الصناعات تتصف جميعا بميلها العالي للانتاج بطاقات كبيرة ، وباهميتها في انتاج منتجات نصف مصنعة تعتمد عليها صناعات لاحقة ، وحاجتها لاستثمارات ضخمة . كل ذلك ادى الى تركيز معظم الاستثمارات الصناعية في محافظات معينة لم يكن بينها من الاقليم سوى بابل .

اما بالنسبة للتذبذب في نصيب كل محافظة من هذه الاستثمارات ، فيعود لذات السبب وحسب الصانع التي تقام في كل محافظة وفي المجمعات التي سبق الحديث عنها .

ومع هذا يظل مهما اعتبار عامل السكان في توزيع الاستثمارات ، فالنشاط الصناعي انما يخدم ويستفيد من سكان الاقليم ، لذلك فلابد ان يكون نصيبهم من هذه الاستثمارات يقترب من نسبة مايشكلونه من عدد سكان القطر .

اما بالنسبة لقروض المصرف الصناعي للمستفيدين في الاقليم ، فقد كان عددها (١٣٧٠) قرضا للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٤ مثلت حوالي ٥ر١٧٪ من اجمالي القطر ، الا ان مقاديرها كانت اقل من (١٦) مليون دينار ولم تمثل سوى ٩٪ من اجمالي القطر[١] . وبهذا كان متوسط القرض الواحد في الاقليم حوالي نصف مثيله على المستوى القومي . ان هذا المقدار ضئيل جدا مقارنة بالاستثمارات الصناعية للقطاع العام ، حيث لم تتزد في نسبتها اليها عن ١٪ . هذا وقد تقاسمت كل من النجف وبابل جزءها الاكبر سواء باعتبار عددها او مقاديرها فيما لم تنل بقية محافظات الاقليم سوى نصيب محدود لم يزد عن ١٪ لكل منها .

---

(١) اعدها الباحث اعتمادا على : المصرف الصناعي ، التقارير السنوية للفترة ٧٦ـ١٩٩٤ .

٣ ٤٠ ٠ انعكاسات تدفق الاستثمارات الصناعية على عمليات التوطن الصناعي في الاقليـــم :

من المهم ملاحقـة عمليات الاستثمار الصناعي لمعرفة نتائجها وتقويم اتجاهاتها ، فمن المفترض ان تؤدي هذه العمليات الى احداث تنمية صناعية في الاقليم ، الا ان ذلك يعتمد على مقدار هذه الاستثمارات وعلى دقة وصحة اختيار مواقعها القطاعية والمكانية ، فبعض قطاعـات الاقتصاد وفروع الصناعة التحويلية والمواقع ايضا تتصف بانخفاض عائد الاستثمار فيها ، عكس اخرى التي تتميز بارتفاع هذا العائد . وعائد الاستثمار يمكن ان يكون اقتصاديا او اجتماعيا او سكانيا ، الا انه بالنسبة للصناعة التحويلية يتمثل في تطور هذه الصناعة وتحقيقها نسب نمو عالية . ويمكن ان تقاس فاعلية الاستثمار على القطاع الصناعي بعدة مؤشرات ، منها اسهامها في تكوين الناتج القومي والمحلي ، العمالة الصناعية ، قيمة الانتاج الصناعي ، نصيب الفرد منه . ان عملية التحليل ودقة نتائجها تعتمد على مايتيسر من بيانات ودلالات رقمية عن الواقـع الصناعي في الاقليم ،وفيما يلي استعراض لما تيسر منها عن اقليم الفرات الاوسط .

١ ٠ ٤٠ ٣ مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي :

ان من الفروض ان يتزايد اسهام الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي عند تزايد قيمة الاستثمارات التي تتلقاها في خطط التنمية ،صحيح ان هذا التزايد قد لايكون متماثلا ، ولكنه يجب ان يكون متقاربا في اقل تقدير . كما ان بعض نتائجه قد لاتأتي بوقت مبكر ، الا ان ملامحها يجب ان تبدأ بالظهور خلال فترة تالية مناسبة .

حصلت الصناعة على مقادير هامة من الاستثمارات حكومية وخاصة بعد ثورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ ، وجاء نصيبها هذا متقدما على كل الانشطة الاقتصادية والخدمية ، فنالت مايزيد على ربع اجمالي الاستثمارات في القطر للفترة ٦١ ـ ١٩٦٩ ، واكثر من ثلثها للفترة ٧٠ ـ ١٩٧٤ . ومع هذا ظل اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للقطر محدودا ، فيلاحظ من الجدول رقم(٢٤) ان ذلك الاسهام كان ٧٪ في عام ١٩٧٦ ،في حين ان قطاع انتاج النفـط الخام قد استحوذ على مايزيد عن نصف ذلك الانتاج . كما يلاحظ ان قطاع التعدين عـدا النفط لم يسهم سوى بنصيب محدود جدا ، في حين ان لقطاعات الخدمية والتوزيعيـة وحتى القطاع الزراعي قد تقدمت على الصناعة التحويلية في اسبقيات هذا الاسهام ، وحتى لو استثنينا النفط الخام فان مساهمة الصناعة التحويلية لم تتجاوز ١٤٫٥٪ من الناتج المحلـي الاجمالي . وبذلك يكون الاقتصاد العراقي وحيد الجانب ، معتمدا بدرجة اساسية على انتاج النفط الخام في تمويل الانفاق العام والاستثماري .

جدول رقم (٢٥)

الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في القطر بملايين الدنانيير

لعـام ١٩٧٦

القطـــــاع	قيمة الانتـاج	القطـــــاع	قيمة الانتاج
الزراعـة	٤٢٩	القطاعات السلعية مع النفط	٤١٤٠ر١
التعدين عدا النفط	٢١ر٩	القطاعات السلعية عدا النفط	١٣٣٦ر٤
النفط الخام	٢٨٠٣ر٧	القطاعات التوزيعية (١)	٦٠٨ر١
الصناعة التحويلية	٣٧١ر٨	القطاعات الخدمية (٢)	٦٦٧ر٥
الكهرباء والماء	٢٢ر٥	الناتج المحلي الاجمالي من النفط	٥٤١٥ر٧
البناء والتشييد	٤٨٣ر٢	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط	٢٦١٢

(١) وتضم : النقل والمواصلات ، التجارة ، المال والتخزين والبنوك والتأمين وملكية دور السكن .

(٢) وتضم : الخدمات الاجتماعية ، خدمات التنمية والخدمات الشخصية .

المصدر : AL Haditki, Hassan M., Patterns.. Op., Cit, T.2.

ويبدو ان نسبة ماتسهم به الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي قد اخـــذت تتصاعد ببطيء شديد حتى وصلت الى اعلى مستوى لها عام ١٩٨٣ ، ثم عادت تتراجع بمـــذبذات الخطي حتى عام ١٩٨٧ ، وبعد ارتفاعها مرة اخرى عام ١٩٨٨ عادت بالتراجع من جديد ، فوصلت الى ادناها عام ١٩٩٣ كما يشير لذلك الجدول رقم (٢٥) .

ومن الجدول يلاحظ ان هذه النسبة ظلت منخفضة تتراوح مابين ٤ر٥ ـ ١ر٧٪ طيلة الفترة ٨٠ ـ ١٩٩٠ ، ومع ان هذه المساهمة قد تراجعت بشدة عام ١٩٩٠ متأثرة بظـــروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر ، الا انها ارتفعـــت الى ١٠٪ عام ١٩٩٢ ، ثم عادت وانخفضت قليلا عام ١٩٩٣ فوصلت الى ٩ر٦٪ . ومع هذا الانخفاض فانها في العـــام الاخير كانت افضل بكثير من شيلاتها للفترة ٨١ ـ ١٩٩٠ . وهذا التحسن يعود الى توقـــف تصدير النفط العراقي مما سمح بتحسين ملحوظ في اهمية الصناعة التحويلية رغم تأثرها هـــي الاخرى بظروف الحصار والذي يبدو جليا في تراجع القيمة المضافة التي حققتها الصناعـــة التحويلية عام ١٩٩٣ الى مايقرب من ثلث ماكانت عليه عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (٢٥)

الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣ بملايين الدنانير وبالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

القطاعات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الزراعة	٧٤١,٩	٧٤٢,٥	٨٣٢,٤	٧٧٨	٨٥٢,٧	١٠٠١,٩	٩٣٢	٨٦٠,٩	٩٠٨,٢	٩٨٩,٥	١٠٧٣,٢	٨٢٤,٠	٩٨٢,٢	٩٦٤,٧
المعادن عدا النفط	٥٣,١	٥٦	٤٥,٣	٤٥٦,٨	٣,٥	٣٥,٣	٢٤,١	١٧,٥	٢٦,٩	٤٨,٦	٣٩,٣	١٢	٣٧,٢	٣٧,٥
النفط الخام	٩٥١٤,٥	٣٣٦٩,١	٣٢٤٧	٣٦٠٣,٩	٤٣٩٨,١	٤٣٩٨,١	٥٤٨٧	٨٨٦٠,٥	١٠٤١,٦	٧٧١٠,٩	٧١٠٧,٧	١١٥	٥٨,٩ـ	٥٨٩,٩ـ
الصناعة التحويلية	٧٠٩	٦٧٣,٨	٦٨١	٦٨٨,١	٦٧٩,٥	٧٥٩,٨	٧٢٢,٧	٩٤٤,٥	١٦٢,١	٨٦٦,١	٧١٩,٨	٢٩١,٣	٤٠٥,٩	٣٧٤,٦
الكهرباء والماء والغاز	٤٩,٥	٥٤,٣	٨٥,٢	٨٦,٢	٩٢,٧	١٠٦,٢	١١٣,٧	١١٦,٧	١٣٧,٣	١٥١,٤	١٢٤,٨	٦٤,٩	١٠٨,٩	١٢٧,٥
البناء والتشييد	١١٢٥,٦	١٦١٧,٢	١٩١٩,٩	١٥٥١,٦	١٠٨٧,٨	٩٤٤,٣	٨٤٦,٦	٨١٣,٤	٨٠١,٦	٦٨٦,٣	٦٩٤,٩	١٠٧,٧	١٥١,١	١٠٠,١
القطاعات السلعية مع النفط	١٢٢٨٣,٥	٦٥١٢,٩	٦٨١١,٨	٧٥١٧,٣	٧١١٤,٣	٧٢٤٥,٦	٨١٤١,١	١٤٦١١,٥	١١٨٧٧,٧	١٠٤٣٩,٨	٩٧٤٩,٧	٩٥١٥	١٦٢٦,٤	١٠٠٤,٥
القطاعات السلعية عدا النفط	٢١٨٩,١	٣١٤٣,٨	٣٥٦٤,٨	٣١٣٧	٢٧١٦,٢	٢٨٤٧,٥	٢٦٥٤,١	٢٧٥١	٢٨٣٦,١	٢٧٢٨,٩	٢٦٤٢	٢٤٠٠	١٦٨٥,٣	١٥٩٤,٤
القطاعات التوزيعية	١٧٥٢,٣	١٩٢٨,٢	١٨٢٥	١٧٤٨,٨	٢٠٣٦	١٨٣٠,٥	٢١٤٥,٦	٢٤٥٩,٤	٢٤٣٤,١	٢٠٠٨,٦	٢٤,٠٣	١١١٧,٦	١٠٠٣	١٨٣٤,٧
القطاعات الخدمية	١٧٥٨,٣	١٨٥٥,٧	١٨٨٣	١٧٢١,٥	١٨٠٧,٤	١٨٥٤,٥	١٩٣٦,٦	١٦١١,١	٥٥٧٨,١	١٧٢٩,٨	١٧١٠,٢	١٩٣٤,١	٩٤٣,١	١٠٠٤
الناتج المحلي الاجمالي	١٥٧٩٤,١	١٠٣٢٤,١	١٠٤٩٦,٥	٩٧١٥,٢	١٠٩٩١,٥	١٠٩٢٠,٦	١٢٢٢٣,٣	٥٥٦٨٢	١٥٨٨٩,٩	٩٤٧٧,٣	١٣٨٦٢,٩	٤٥٦٦,٢	٤٠٧٢,٥	٣٨٨٣,٢
الناتج المحلي الاجمالي مع النفط														
الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط	٦١٩٩	٦٩٥٥	٧٢٤٥,٥	٦٦٠٧,٣	٦٥٩٣,٤	٦٥٢٢,٥	٦٧٣٦,٣	٦٨٢١,٥	٦٨٤٨,٣	٦٤٦٧,٣	٦٧٥٥,٢	٤٤٥١,٧	٤١٣١,٤	٤٤٧٣,١

المصدر : دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بيانات غير منشورة .

اما على الصعيد الاقليمي فمما يؤسف له عدم وجود احصاءات ودراسات دورية عن حسابات الدخل والانتاج بحسب المحافظات والقطاعات الاقتصادية ، والدراسة الوحيدة التي اطلع عليها الباحث اجريت عام ١٩٩٠ ولم يتم التواصل معها حتى الان . واذا كان متوقعا ان توفر هذه الدراسة بيانات ومؤشرات للواقع سنة اعدادها ، الا انها مع ذلك تبقى مفيدة وتحمل كثيرا من الصداقية لفترة لاحقة ، لسبب اساسي هو ان البنية الاقتصادية للاقليم لاتتعرض لكثير من التغير خلال فترات زمنية متقاربة في الحالات الاعتيادية ، وان عملية تغيير الهيكل الاقتصادي الاقليمي تتطلب وقتا طويلا . ولذلك فان المؤشرات التي تقدمها دراسة كهذه وان لم تكن ذات صداقية كبيرة لتقادمها زمنيا ، الا ان كثيرا من حقائقها تظل مفيدة في التعرف على واقع الاقتصاد الاقليمي ودور انشطته الرئيسة فيه .

ويتبين من الدراسة ان قطاع الخدمات تتقدم التوزيع في الاقليم جاء في المقدمة من بين القطاعات الاخرى باعتبار قيمة الانتاج ، جاءت بعده الزراعة ، ثم البناء والتشييد ، ثم يأتي دور الصناعة التحويلية بالمرتبة الخامسة وبنصيب ٢ر١١٪ ، ولايليها بذلك سوى الكهرباء والماء ثم التعدين (لاحظ الجدول رقم ٢٦) .

وباعتبار القيمة الخافة احتلت الصناعة التحويلية ذات الموقع فحلت الخامسة ايضا بعد كل من الزراعة ، التوزيع ، الخدمات ، البناء والتشييد ، ولم تسهم باكثر من ٦ر٨٪ من هذه القيمة ، الا انها باعتبار فائض العمليات جاءت بالمرتبة الثالثة بعد قطاعي التوزيع والزراعة ولكن بنسبة اسهام متدنية ايضا بلغت ٤ر٧٪ وهذا يشير الى انخفاض واضح في دور الصناعة التحويلية في اقتصاديات الاقليم على الرغم من نيلها استثمارات كبيرة تراوحت مابين ٣٢ ـ ٥٥٪ من اجمالي الاستثمارات التي حصل عليها الاقليم للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ . وبهذا فان مكانة الصناعة التحويلية في الاقليم كانت ادنى من مكانتها في القطر باستبعاد قطاع النفط . وربما تضافرت لذلك عدة اسباب منها :

اولا : الارتفاع السريع في اسهام القطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطر واقاليمه ، حتى من دون حصوله على انفاق استثماري كبير .

ثانيا : ان صناعات عديدة تقام في القطر او في اقاليمه المختلفة من دون ان يكون لها في الموقع مرتكزات جغرافية ، سواء بالاختيار غير الموفق لفرصها او لمواقعها . وهذا مايجعلها تواجه مشاكل انتاجية عديدة بين آونة واخرى ، وهذا ماأكدته ظروف الفترة من ١٩٨٠ والى الان ، حيث واجه اقتصاد القطر انكماشات المدوان الايراني للفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٨ ، وثم مصاعب مالية جراء عدم وجود موارد مالية بالعملات الصعبة

جدول رقم (٢٦)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٦٠ بملايين الدنانير

القطاع	المحافظة	قيمة الانتاج	المستلزمات	القيمة المضافة	تعويضات المشتغلين	فائض العمليات
الزراعة	بابل	٥٢٠٫١	٥٥٫٢	٤٦٥٫٧	١٦٠٫٢	٣٠٥٫٥
	كربلاء	١١٣	١٠٫١	١٠٢٫٩	٣٥٫٤	٦٧٫٥
	النجف	٣٠٩٫٥	٢٢٫٥	١٨٧	٦٤٫٣	١٢٢٫٧
	القادسية	٢٢٤٫٤	٤٩٫١	١٧٥٫٣	٦٠٫٣	١١٥
	المثنى	٦٣٫١	٢٠٫١	٤٣	١٤٫٨	٢٨٫٢
	الاقليم	١١٣٠٫١	١٥٧	٩٧٣٫١	٣٣٥	٦٣٨٫١
التعدين	بابل					
	كربلاء	٦	٠٫٧	٥٫٣	٠٫٧	٤٫٦
	النجف					
	القادسية					
	المثنى	٠٫٢	—	٠٫٢	٠٫٢	—
	الاقليم	٦٫٢	٠٫٧	٥٫٥	١٫٠	٤٫٦
الصناعة التحويلية	بابل	٢٢٣٫٢	١٤٤٫٧	٧٨٫٥	٤٢٫١	٣٥٫٦
	كربلاء	١٠٠٫٧	٦٠٫٦	٤٠٫١	٩٫١	٣٠٫٢
	النجف	٨٦٫٥	٤٢٫٤	٤٤٫١	١٢٫٦	٣١٫٥
	القادسية	٨٤٫٣	٥٦٫٤	٢٧٫٩	٩٫٣	١٨٫٦
	المثنى	٤٣٫٨	٢٩٫٣	١٤٫٥	٥٫٥	٩
	الاقليم	٥٣٨٫٥	٣٣٣٫٤	٢٠٥٫١	٨٠٫٢	١٢٤٫٩
الكهرباء والماء والغاز	بابل	٢٦٫٩	٦٫٧	٢٠٫٢	٦٫١	١٢٫١
	كربلاء	٤٫٣	١٫٢	٣٫١	٣٫٤	— ٠٫٣
	النجف	٧٫٣	١٫٨	٥٫٥	٤٫٤	١٫١
	القادسية	٤٫٥	١٫٢	٣٫٣	٤٫١	— ٠٫٨
	المثنى	٣٫٢	٠٫٨	٢٫٤	٢٫٣	٠٫١
	الاقليم	٤٦٫٢	١١٫٧	٣٤٫٥	٢٠٫٣	١٤٫٢
البناء والتشييد	بابل	٣٠٤	٢٠٢٫٥	١٠١٫٥	٤٧٫١	٥٤٫٤
	كربلاء	١١٥٫٧	٨٣	٣٢٫٧	١٥٫٦	١٧٫١
	النجف	١٤٠٫٤	٩١٫٢	٤٩٫٢	٣٥٫٣	١٣٫٩
	القادسية	١٠٨٫٢	٧١٫٥	٣٧٫٢	١٩٫٤	١٧٫٨
	المثنى	٨٦٫٥	٥٢٫٥	٣٤	١٩٫٦	١٤٫٤
	الاقليم	٧٥٥٫٣	٥٠٠٫٧	٢٥٤٫٦	١٣٧	١١٧٫٦

يتبع

تابع جدول رقم (٢٦)

القطاع	المحافظة	قيمة الانتاج	المستلزمات	القيمة الضافة	تعويضات المشتغلين	فائض العمليات
التوريد	بابل	٣٦٨٫١	٨٢٫٣	٢٨٤٫٨	٥٥٫٦	٢٢٩٫٣
	كربلاء	٢٠٤٫٧	٤٢٫١	١٦١٫٦	٢٥٫٨	١٣٥٫٨
	النجف	٢٠٧٫١	٤٦٫٣	١٦٠٫٨	٣١٫٨	١٢٩
	القادسية	١٩٨٫٩	٤٣٫٣	١٥٥٫٦	٢٣٫٧	١٣١٫٩
	المثنى	٩٧	٢٥٫٢	٧١٫٧	١١٫٩	٥٩٫٨
	الاقليم	١٠٧٥٫٨	٢٤١٫٣	٨٣٤٫٥	١٤٨٫٨	٦٨٥٫٨
الخدمات	بابل	٤٢٦٫٩	١٧٩٫١	٢٤٧	٢٢١٫٣	٢٥٫٧
	كربلاء	١٩٦٫٣	٨٢٫٣	١١٤	١٠٠٫٣	١٣٫٧
	النجف	٢٥٠٫٧	١٠٤٫١	١٤٦٫٦	١٢٥٫٧	٢٠٫٩
	القادسية	٢٤٤٫٥	١٠٢٫٨	١٤١٫٧	١١٣٫٩	٢٧٫٨
	المثنى	١٢٦٫٤	٥٥	٧١٫٤	٦٣٫٦	٧٫٨
	الاقليم	١٢٤٤٫٨	٥٢٤٫١	٧٢٠٫٧	٦٢٤٫٨	٩٥٫٩
المجموع	بابل	١٨٧٠	٦٧٢٫٣	١١٩٧٫٧	٥٣٣٫١	٦٦٤٫٦
	كربلاء	٧٤٠٫٧	٢٨١	٤٥٩٫٧	١٩١٫١	٢٦٨٫٦
	النجف	٩٠١٫٥	٣٠٨٫٣	٥٩٣٫٢	٢٧٤٫١	٣١٩٫١
	القادسية	٨٦٥٫٣	٣٢٤٫٣	٥٤١	٢٣٠٫٧	٣١٠٫٣
	المثنى	٤٢٠٫٢	١٨٣	٢٣٧٫٢	١١٧٫٩	١١٩٫٣
	الاقليم	٤٧٩٧٫٧	١٧٦٨٫٩	٣٠٢٨٫٨	١٣٤٦٫٩	١٦٨١٫٩
	القطر	٣٦١٩٧٫٧	١١٧٩٨٫٩	٢٤٣٩٨٫٨	٧٨٥٥٫٤	١٦٥٤٣٫٤

المصدر : مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط الناتج المحلي الاجمالي في العراق حسب المحافظة لسنة ١٩٩٠ ، دراسة رقم ٩٥ ، ١٩٩٢ ، (غير منشورة) ، عدة جداول .

لتغطية واردات القطر من المواد الاولية للفترة من ٨٨ ـ ١٩٩٠ ، وثم ظروف الحصار الاقتصادي الشامل على القطر اعتبارا من عام ١٩٩٠ وحتى الان . كل تلك الظروف جعلت المصانع والصناعات المعتمدة في مدخلاتها على الاستيراد الخارجي تعمل بطاقات انتاجية منخفضة او بكلف انتاجية مرتفعة ، فيما توقف معظمها في السنين الاخيرة .

ثالثا : ونظرا الى ان القاعدة الصناعية في القطر تتصف ببساطتها قبل عام ١٩٧٢ وافتقاره لصناعات اساسية كبيرة ، فان اقامة مثل هذه الصناعات ، وفي مواقع تخلو من بنى ارتكازية او وفورات تكتل حضرى او صناعي ادى الى ارتفاع كلف الاستثمار في هذه الصناعات والمواقع مقارنة بصناعات ومواقع اخرى .

رابعا : التضخم الادارى الكبير في مصانع القطاع الاشتراكي والمركزية الشديدة التي كان يتصف بها اعاقت التطور في كفاءتها الانتاجية وهذا ماسيتم التطرق اليه بشيء من التفصيل لاحقا .

هذا ويتبين من نفس الجدول ان اهمية ونصيب الصناعة في تكوين الناتج في كل محافظة من محافظات الاقليم قد تراوح مابين حد اعلى في كربلاء وهو ١٢ر٦٪ وحد ادنى في النجف وكان ٩ر٦٪ وتراوحت بينهما بقية المحافظات . هذا باعتبار قيمة الانتاج ، اما باعتبار القيمة المضافة فيلاحظ ان هذه المساهمة قد تراوحت مابين حد اعلى في كربلاء ايضا وبنسبة ٨ر٧٪ وحد ادنى في القادسية ٢ر٥٪ . ان هذه النسب تؤكد ماذهب اليه الباحث سابقا من ان صناعات عديدة تفتقر لمقومات محلية ، فصانع كربلاء كانت افضل في الاعتبارين من صانع المحافظات الاخرى ، وذلك لان صانع كربلاء الانشائية والتعليب والغذائية تعتمد في اغلب مدخلاتها على مواد اولية محلية ، في حين ان صانع القادسية النسيجية والاطارات تعتمد في اغلب مدخلاتها على الاستيراد الخارجي .

اما فائض العمليات فقد جاء القدر الاكبر منه من بابل وبنصيب ٥ر٢٨٪ ، ثم القادسية ٢ر٢٥٪ ثم النجف ٢ر٢٤٪ ، بعدها كربلاء ٩ر١٤٪ واخيرا المثنى ٢ر٧٪ .

٣ ٤ ٢٠ . اثر عمليات الاستثمار على هيكل العمالة الصناعية :

تعتبر مسألة توفير فرص عمل اضافية احدى الاهداف التي تسعى لتحقيقها الجهات التخطيطية من وراء عمليات الضخ الاستثماري وخاصة في الاقاليم التي تعاني من تضخم سكاني . الا انها قد تسعى عكس ذلك فتلجأ لتطبيق نظام المكننة في العمليات الانتاجية لخفض

مستوى الاستخدام في الاقاليم التي تعاني نقصا منها وغالبا مايحصل مثل ذلك في الاقاليم والبلدان الصناعية المتقدمة . لذلك فمن المتوقع في مثل حالة القطر والاقليم توفر مزيد من فرص العمالة في القطاع الصناعي مع استمرار عمليات ضخ الاستثمارات فيه ، خاصة وان الحاجة تتطلب اعادة بناء هيكل العمالة بتقليص العمالة الكبيرة في الزراعة وتحويلها لقطاعات اخرى تأتي الصناعة التحويلية في مقدمتها .

ومع هذا فقد جاءت النتائج باتجاه اخر ، فمن الجدول رقم (٢٣) يلاحظ ان الصناعة التحويلية ضمت حوالي (١٥٠) الف عامل عام ١٩٧٠ في عموم القطر ، وبنسبة ٦ر٨٪ من اجمالي العمالة النشيطة [1] ، ارتفع هذا الرقم الى (٢٨٣) الف عامل عام ١٩٧٧ وبنسبة ٣ر٩٪ من هذه العمالة ، الا انه عاد وتراجع الى (٢٦٧) الف عامل بحسب تعداد عام ١٩٨٧ ، ثم تراجع مرة اخرى الى (١٧٤) الف عامل عام ١٩٩٣ .

ان من الممكن ان نجد مبررات حقيقية لهذا التراجع ، الا انه في الاتجاه العام ينسجم وحالة تخلف عائد الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية في القطر والاقليم ، ففي الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٧ ، سعت الجهات المعنية الى توفير فرص عمل لمن يطلبها ، تحقيقا لمبادئ ثورة تموز ١٩٦٨ ، فتضخم الجهاز الاداري والانتاجي ، وكان ذلك اجراءا مطلوبا وصحيحا خاصة وان تغيرا واضحا بدأ يطرأ على هيكل العمالة بمجمله تمثل بتحول عدد كبير من العمالة الزراعية منها لاستخدام المكننة فيها ، ومثلت الصناعة لهم احد الخيارات الرئيسة للعمل . اما في الفترة التالية واثناء الحرب الطويلة مع ايران فقد انخرط عدد كبير من العاملين في مهمة الدفاع عن الوطن فانخفضت لذلك العمالة في الصناعة بوضوح . واستمر هذا الاتجاه ايضا بعد نهاية الحرب بسبب بروز اتجاه جديد تمثل في اعادة هيكلة الاجهزة الادارية والانتاجية في القطاع العام ففقد عدد غير قليل من العاملين فرص عملهم في القطاع الصناعي .

ان كل ذلك ترافق مع الاتجاه الاخر الذي بدأ يظهر خلال هذه الفترة والذي تمثل بتسارع نمو قطاع الخدمات بشكل خاص وقطاعات التوزيع والبناء والتشييد والكهرباء والماء عامة على حساب تراجع القطاع الزراعي اولا ثم الصناعة التحويلية .

---

(١) يقصد بالعمالة النشيطة او (السكان النشيطين اقتصاديا) بانهم ذلك الجزء من القوى البشرية الذين يعملون فعلا او يرغبون بالعمل ويبحثون عنه ، ولا يتضمن ذلك المتفرغات للعمل المنزلي ، الطلاب المتفرغون للدراسة ، المحالون على التقاعد ، نزلاء السجون والمصحات العقلية ، الاشخاص الذين يحصلون على دخولهم من عقارات يمتلكونها او مصادر اخرى من غير ان يقوموا بالعمل . تعريف معتمد لدى مديرية الاحصاء السكاني ، هيئة التخطيط .

جدول رقم (٢٧)

عدد السكان النشيطين اقتصاديا (٧) سنوات فاكثر في العراق للسنوات

١٩٧٠ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧

القطاعـــــات	١٩٧٠ (١)	١٩٧٧ (٢)	١٩٨٧ (٣)
الزراعة والصيد والغابـات	٩١٤٠٠٠	٩٤١١٤٦	٤٩٣٠٠٦
المناجم والاستخراج	١٦٠٠٠	٣٦٦٧٢	٤٥١٣٧
الصناعة التحويلية	١٥٠٠٠٠	٢٨٢٧٣٥	٢٦٦٩٦١
الكهرباء والماء والغاز	١٣٠٠٠	٢٣١٢٢	٣٦٢٣٦
التشييد والبناء	٦٧٠٠٠	٣١٨٢٩	٣٤١١٨٦
القطاعات السلعية	١١٦٠٠٠٠	١٦٠٢٠٠٤	١١٨٥٢٦
القطاعات التوزيعية	٣٠٦٩٠٠	٤٣٠٠٨٩	٤٦٦٨٩١
القطاعات الخدمية	٢٧٠٠٠٠	٩٥٦٥٢٩	١٩٥٤٨١٦
غير مبين		٤٣٦٠٣	١٦٧٨٤٨
عاطـل			١٨٤٢٦٤
مجموع العمالة	١٧٤١٩٠٠	٣٠٣٢٢٢٥	٣٩٥٦٣٤٥
مجموع السكان	٩٤٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٩٧	١٦٣٣٥١٩٩

المصادر :

(١) Al - Haditti, Patterns...,Op.Cit., T. 6.

(٢) مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ .

(٣) مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ .

وفي اقليم الفرات الاوسط حصلت تغيرات مماثلة نسبيا ، ففي عام ١٩٧١ ضمت الصناعة التحويلية في الاقليم (٢٥٢٦٥) عامل ، تزايدت اعدادهم هذه بسرعة خلال الفتـــــرة ٧١ ـ ١٩٧٧ حيث وصلت الى (٤١٨١٣) في العام الاخير ، مثل هؤلاء نسبـة ٥ر٩ ٪ من اجمالي السكان النشيطين اقتصاديا في الاقليم ، ثم وصل عددهم الى (٤٢٣٥٥) عام

١٩٨٧ . ومع هذا فقد تراجعت نسبتهم في العام الاخير الى ٦ر١٪ من سكان الاقليم النشيطين اقتصاديا . ويعود تراجع هذه النسبة الى التزايد الواضح في اجمالي هؤلاء السكان وخاصة في قطاعات معينة مع ثبات نسبي لعدد العاملين في الصناعة التحويلية (لاحظ الجداول رقم ٢٨ و ٢٩) ويلاحظ من الجداول ان هذا التراجع لم يقتصر على العمالة الصناعية ، فالعمالة الزراعية تراجعت بنسبة اكبر ، وكان هذا لصالح قطاع الخدمات الذي عمل به مايقرب من نصف العاملين في العام الاخير . جاء هذا التغيير مرة اخرى منسجما مع الاتجاهات العامة لتغير هيكل العمالة الصناعية في القطر .

وفي تراجع موقع واهمية الصناعة التحويلية في هيكل العمالة رغم استمرار ضخ الاستثمارات اليها ، تتشابه جميع محافظات الاقليم ، فمحافظة بابل التي نالت اكبر قدر من الاستثمارات الصناعية في الاقليم تراجعت العمالة الصناعية فيها من ١٠ ٪ عام ١٩٧٧ الى ٣ر٥٪ في عام ١٩٨٧ ، وكربلاء من ٤ر١٢ ـ ٤ر٧٪ ، النجف من ٦ر١١ ـ ٤ر٧٪ ، القادسية من ٥ر٦ ـ ٥ر٥٪ والمثنى من ٥ر٦ ـ ٥ر٧٪ .

جدول رقم (٢٨)

توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٧٧ (*)

	بابل	كربلاء	النجف	القادسية	المثنى	الاقليم
الزراعة	٧٢١٤٦	١٤٦٨٢	٢٩٢٢٦	٣٤٢٤١	٢٦٠١٧	١٧٦٣١٢
المناجم	٢٦٠	١٥٦	٣٢٦	٧٥	٤٢٢	١٠٣٩
التحويلية	١٥٧٩٠	٦٨٩٨	١٠٠٦٥	٥٥٧٧	٣٤٨٣	٤١٨١٣
الكهرباء والماء	٨١٥	٤٥٧	٧٢١	٥٤٩	١٧٥	٢٧١٧
التشييد والبناء	١١٤١٦	٦٠٧٩	٩٠٩١	٩١٢٥	٦٠٨٧	٤١٧٩٨
التوزيع	١٥٢٨٩	٩٠٧٤	١٤٩٨٧	١١٥٣١	٥٧٣١	٥٦٦١٢
الخدمات	٣٩٧١٩	١٧٦٦٦	٢١٣٢٧	٢٣٨٦٨	١٠١٧٧	١١٢٧٥٧
غير مبين	٣٢٤١	٥٣٣	١٢٣٠	١١٥١	١٥٠٦	٦٧٧١
عاطل						
المجموع	١٥٨٤٧٦	٥٥٥٤٥	٨٦٩٧٣	٨٦١١٧	٥٣٥٩٨	٤٤٠٧٠٩
مجموع السكان	٥٩٢٠١٦	٢٦٩٨٢٢	٣٨٩٦٨٠	٤١٣٠٠٦	٢١٥٦٣٧	١٨٩٠١٦١

المصدر : مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ .

* ان قوانين العمل المرعية تمنع تشغيل من هم دون سن الخامسة عشر من العمر .

يتضح من ذلك ان اكبر تراجع قد حصل في بابل وكربلاء والنجف . وهذه المحافظات كانت تضم الحجم الاكبر من النشاط الصناعي العائد الى القطاع العام في تلك الفترة والذي شملته عملية اعادة بناء هيكل العمالة دون مثيله في القطاع الخاص .

من كل ذلك يتبين ان التغير في هيكل العمالة الصناعية في الاقليم كان يقتفي اثر التغيرات المماثلة التي تحدث على المستوى القومي ، مع فارق واحد ان مايحصل على مستوى القطر في وقت معين ، يحصل متأخر زمنيا ببضع سنين على مستوى الاقليم .

جدول رقم (٢٩)

توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٧

القطاع	بابل	كربلاء	النجف	القادسية	المثنى	الاقليم
الزراعة	٥١٣٠١	١١٧٢١	١٨١٨٢	٢٤٣٩٨	١٢٧١٠	١١٨٣١٢
المناجم	١١٥٩	٧٦٧	٧٣٨	٤٦٥	٤٢١	٣٥٥٠
التحويلية	١٤٥٣٨	٧٩١٥	٩٩٦٧	٦٩٨٦	٣٩٤٩	٤٣٣٥٥
الكهرباء والماء	٢٠٢٥	١٠٠٠	١١٠٦	١٠١٠	٦٩٣	٥٨٣٤
التشييد والبناء	٢٣٢٥١	١١٧٧٣	١٣٥٤٦	٩٠٦٣	٧٤١٠	٦٥٠٤٣
التوزيع	٢١٧٠٦	١٢٩٩٥	١٨٥٠٠	١١٦٩٠	٨٣٢٧	٧٣٢١٨
الخدمات	١٣٧٩١٥	٥٤٦٥٤	٥٩٨٢٦	٥٧٦٧٨	٢٧٩٠٤	٣٣٧٩٧٧
غير مبين	١١٣٩٤	١٨٥٩	٥٩٦٠	٧٦٨١	٣٤٠١	٢٩٥٩٥
عاطل	٩١٨١	٤١٦٢	٦٧٩٨	٦٩١٨	٤٣٥٦	٣١٤١٥
المجموع	٢٧٢٤٧٠	١٠٦٨٤٦	١٣٣٩٢٣	١٢٥٨٨٩	٦٩١٦٢	٧٠٨٢٩٠
مجموع السكان	١١٠٩٥٧٤	٤٦٩٢٨٢	٥٩٠٠٧٨	٥٥٩٨٠٥	٣١٥٨١٦	٣٠٤٤٥٥٥

المصدر : مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ .

ومكانة الصناعة التحويلية في هيكل العمالة تتباين كثيرا بين محافظات الاقليم في عام ١٩٧٧ ، ان نسبة ماتضمه من عاملين تراوحت مابين حد اعلى في كربلاء وهو ١٢ر٤ من العاملين في المحافظة ، وحد ادنى كما في القادسية والمثنى بنسبة ٥ر٦٪ . الا ان هذا التباين قد خفت حدته في عام ١٩٨٧ فاصبحت النجف تضم اعلى نسبة منهم وبواقع ٧ر٤٪ . فيما ضمت القادسية ادنى نسبة منهم وهي ٥ر٥٪ . يأتي ذلك بسبب اتجاهات التراجع المتباينة مكانيا والتي سبق الحديث عنها .

٣٠٤٠٣ . الاستثمار الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي :

يعتبر تطور قيمة الانتاج الصناعي هدفا رئيسا تسعى لتحقيقه عمليات الاستثمار الصناعي لذلك فانه ومقدار ماتحققه الصناعة من قيمة مضافة يستخدمان كمؤشرين جيدين لمعرفة وتحليل نتائج عمليات الاستثمار . ونظرا لكون عمليات الاستثمار والتنمية الصناعية تستهدف ان تحسين حالة سكان الاقليم ، وتعتمدان عليها ايضا كقوى تقوم بهما ، لذا فان اقران المتحقق في الصناعة بعدد السكان اى متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي يكون مؤشرا ذو دلالة اكبر واشمل (١) ورغم ذلك فان هذا المؤشر وان كان صادقا تماما في تعبيره عن واقع الحال على المستوى القومي ، فانه لايحمل نفس القدر من الصداقية على المستوى الاقليمي ، وبخاصة في حالة البلدان التي تكون فيها الملكية العامة لوسائل الانتاج هي الغالبة من بين اشكال الملكية الاخرى . ففي الانظمة الرأسمالية ، والتي يكون فيها القطاع الخاص هو السائد ، يتوقع حصول معظم ضاعف التأثير للمشروع الصناعي في ذات الاقليم ، لان اختيار الموقع يقوم اصلا على توفر منافع اقتصادية في الموقع . اما في حالة انظمة التخطيط المركزي فان الحالة قد لاتكون كذلك ، فالمشروع الصناعي الذي يقام في اقليم معين قد لايكون له تأثير اقليمي كبير ، لان اختيار موقعه قد لايكون قائما على استغلال موارد محلية مثلا ، او ان انتاجه لايسوق في ذات الاقليم كما هي حالة بعض الصانع القائمة في القطر . وارباح المشروع الصناعي هي الاخرى قد لاتفيد الاقليم في شيء لانها تذهب جميعا الى الحكومة المركزية ،بل ان من المشاريع الصناعية مايتطلب تهيأة عدد غير قليل من كوادرها الفنية من اقاليم اخرى وليس الاقليم الموطنة فيه .

ومع هذا يظل مؤشر نصيب الفرد من الانتاج الصناعي مفيدا في تعبيره عن مدى وجود نشاط صناعي ذو قيمة اقتصادية في الاقليم . ولابد ان يترتب على ذلك بعض المنافع الاقتصادية من جراء حركة صناعية نشيطة في الاقليم ، كبيرة كانت تلك المنافع اوصغيرة .

---

(١) يتناول البحث التالي تطور قيمة الانتاج الصناعي وقيمته المضافة فصلا .

بلغ متوسط نصيب الفرد في القطر من قيمة الانتاج الصناعي (٢٨) دينارا عام ١٩٧١ ، ارتفع الى (٧٥) دينارا عام ١٩٧٦ ، الا انه بدأ يتزايد بشكل متسارع وبمعدل ٥٤٪ سنويا حتى وصل الى (١٠٠١) دينار عام ١٩٩٣ (لاحظ الجدول رقم ٣٠) ، ويتضح ان اكبر زيادة سنوية قد تحققت كانت خلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ ، حيث كانت هذه بنسبة ٥٨٪ سنويا ، في حين انها كانت بنسبة ١٧٪ للفترة ٧٦ ـ ١٩٨٨ . ان هذا التزايد السريع يعود الى حالة التضخم المتزايدة في اقتصاد القطر خاصة في الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ .

جدول رقم (٣٠)

متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٣ بالدنانير وبالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

المحافظة	١٩٧٦	١٩٨٨		١٩٩٣	
	الجارية	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	١٠١	١٠٨	٧	١٠٤٣	٥٠
كربلاء	٥٦	٢٣٥	١٦	٩٧٠	٤٧
النجف	٤٢	١٠٣	٧	٢٣٧٨	١١٥
القادسية	١٥	١١٤	٨	١٠٠٧	٤٩
المثنى	٣٨	١٣١	٩	١٣٧٣	٦٦
الاقليم	٥٧	١٣٠	٩	١٩٩٥	٦٣
القطر	٧٥	٢٥٨	١٧	١٠٠١	٤٩

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٣٤) .

ومن الناحية النظرية يشير هذا الى نتائج ايجابية جدا للاستثمارات الصناعية ، ولكننا عندما نعتمد الاسعار الثابتة بدلا من الاسعار الجارية في عملية التقويم هذه يتضح واقع اخر يشير الى حالة تضخم كبيرة وتراجع فعلي في قيمة الانتاج وفي نصيب الفرد منه ، حيث تراجع هذا المتوسط في العام الاخير الى مايقرب من ٦٥٪ مما كان عليه في العام الاول .

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد في الاقليم فيتضح من نفس الجدول انه كان في عام ١٩٧٦ حوالي (٥٧) دينارا مثلت نسبة ٧٦٪ من المتوسط العام للقطر . وهذا يشير الى تخلف

الاقليم صناعيا مقارنة بحالة القطر العامة . ويتبين ايضا ارتفاع نصيب الفرد بالاسعار الجارية وبشكل سريع حتى وصل الى (١٢٩٥) دينارا في عام ١٩٩٣ ، محققا زيادة سنوية قدرها حوالي ١٢٨٪ للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٣ ، وقد حصلت اكبر زيادة لها خلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ . ومرة اخرى وعند اعتماد الاسعار الثابتة يتضح تراجع نصيب الفرد الى (٩) دينار عام ١٩٨٨ ، الا انه عاد وارتفع عام ١٩٩٣ فوصل الى (٦٣) دينارا محققا تفوقا في هذا المتوسط في الاقليم على مثيله القومي بنسبة ٢٩٪ ، في حين انه كان متخلفا عنه بكثير في كل السنوات السابقة وبفارق كبير .

ان التفوق هذا قد تعود بعض اسبابه الى تزايد ما حصل عليه الاقليم من استثمارات صناعية ، فنصيبه منها ارتفع من ١٠٫٤٪ في خطة ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، الى ١٣٫٤٪ في خطة ٨١ ـ ١٩٨٥ ، ثم الى ٢٢٫١٪ في الخطة ٨٦ ـ ١٩٩٠ ، الا ان اسبابه الرئيسة الاخرى تتمثل في قدرة صناعات الاقليم على الاستمرار في الانتاج والتكيف لظروف الحصار بدرجة افضل مما حصل على مستوى القطر (١) .

ومع ذلك فان متوسط نصيب الفرد يعد منخفضا سواء بالنسبة للقطر او الاقليم بعد عمليات الاستثمار الواسعة في مجال الصناعة التحويلية . وقد نجد بعض مبررات ذلك في الحرب الطويلة مع ايران وثم ظروف الحصار الاقتصادي على القطر وتوقف كثير من الصانع لعدم توفر مواد هـا الاولية المستوردة ، فيما اضطر بعضها الى العمل بطاقات انتاجية محدودة .

اما بالنسبة للتباين المكاني بين محافظات الاقليم فقد جاءت بابل في المقدمة بنصيب الفرد فيها عام ١٩٧٦ والذي تفوق على المعدل القومي بنسبة ٣٥٪ ويعود هذا الى ما نالته بابل من استثمارات ضخمة . ومع ان المعدل فيها ظل متجاوزا مثيله القومي عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٪ الا انه تراجع بوضوح مما سمح بتقدم كل النجف والمثنى ، حيث تجاوزت النجف المتوسط القومي بنسبة ١٣٥٪ والمثنى بنسبة ٢٩٪ . وهذا يعود الى التراجع الكبير في الصناعات الهندسية في بابل والى استمرار عمل صانع السمنت في النجف والمثنى بحملها بصورة جيدة ، والى ما حققه صنع الالبسة الجاهزة في النجف من نجاح . اما القادسية فقد ماثل المعدل فيها مثيله القومي فيما كان في كربلاء متخلفا عن المعدل القومي بنسبة ٤٪ بسبب تعرض صنع السمنت فيها الى التدمير لاستخدامه في المدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩٠ .

---

(١) تابع ما سيتم ايضاحه عن هذا الموضوع في المبحث اللاحق .

٣ ٠ ٥ ٠ النمو الصناعي في الاقليم للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ (١) :

على الرغم من ان نشأة الصناعة الحديثة في الاقليم كانت متأخرة نسبيا عن بعض اقاليم ومناطق القطر الاخرى مثل بغداد ، الموصل والبصرة ، الا انها شهدت نموا سريعا اعتبارا من عام ١٩٧٣ بعد نجاح التأميم واستعادة القطر ثرواته النفطية وتحسن سوق النفط العالمية ،فارتفعت لذلك بشكل ملحوظ الموارد المالية في القطر وتم القدرة على تمويل اقامة المشاريع الصناعية الكبيرة . وتزايد الانفاق الحكومي في كل المجالات فتحسنت دخول المواطنين وازدادات قدرتهم على الانفاق الاستهلاكي وفي الاسهام في بناء الوحدات الصناعية وان كانت صغيرة في طاقاتها وفي اعداد العاملين بها . وعمدت الدولة الى زيادة رأسمال المصارف ومن ثم قدرتها على الاقراض ومنها المصرف الصناعي ، فنشأت لذلك حركة صناعية نامية في معظم ارجاء القطر ومنها اقليم الفرات الاوسط .

ان هذه النهضة الصناعية كانت شاملة وفي جميع معايير الصناعة .

٣ ٠ ٥ ٠١٠ عدد المنشآت الصناعية :

شهدت الفترة التي تلت ثورة تموز ١٩٥٨ البداية الحقيقية لحركة بناء المصانع في الاقليم حيث عمدت الدولة الى بناء مصانع ضخمة في عدة مناطق في الاقليم برؤوس اموال عائدة الى القطاع العام ١٠ما القطاع الخاص ، وبعد تحسن دخول المواطنين نسبيا فقد ازدادت قدرتهم على بناء ورش صناعية صغيرة اقيم بعضها بمساعدة المصرف الصناعي . وما ان حل عام ١٩٧١ حتى بلغ عدد المصانع في الاقليم (٥٩١٤) مصنعا وورشة صناعية مثلت حوالي ١٨ر٩٪ من اجمالي مصانع القطر، تزايد هذا العدد بنسبة ٨ر٠٪سنويا خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٦ ، فاضيف (٢٢٥) مصنعا ، الا ان نسبة مصانع الاقليم من اجمالي القطر قد تراجعت الى ١٥ر٧٪ ويلاحظ من الجدول رقم (٣١) والشكل رقم (١) ان المصانع قد تزايد عددها المقامة في عموم القطر خلال هذه الفترة بنسبة تفوق تلك التي تقام في الاقليم ١٠ان مناطق او اقاليم اخرى استجابت سريعا لحركة التحسن الواضحة في اقتصاد القطر بعد التأميم الا ان مثل هذه الاستجابة قد تأخرت بعض الشيء في الاقليم .

ومع بداية عدوان ايران على العراق عام ١٩٨٠ اقفلت بعض المصانع ابوابها وخاصة الصغيرة منها ،فقد الاقليم (٨٥٣) مصنعا من العاملة فيه حتى عام ١٩٨١ . ومع هذا فقد

---

(١) يشتمل هذا البحث على الصناعة الاستخراجية والتحويلية والخدمات الصناعية .

جدول رقم (٣١)

تطور عدد المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣

المحافظـــات	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٨	١٩٩٣
بابـــل	١٣٩٥	١٤٣٦	١٥١٧	٢٠٠١	٣١٩٥
كربلاء	٣٢٠٧	١٣٢٢	٧٩٠	١١٩٤	٨٦٤
النجف	*	٢٠١١	٢٠١٢	٢٤٥٩	٢٧٥٢
القادسية	٨٧٩	٨٨٦	٦٦٤	١٤٥٤	١٦٣٤
المثنى	٤٣٣	٤٨٤	٣٠٣	٦٨٠	٨٢١
الاقليم	٥٩١٤	٦١٣٩	٥٢٨٦	٧٧٨٨	٩٢٦٦
القطـــر	٣١٢٧٠	٣٩١٤٨	٣١٤٦٢	٤٠٤٤٥	٣٧٦٠٥

(*) استحدثت محافظة النجف عام ١٩٧٦ وكانت قبل ذلك جزءاً من محافظة كربلاء .

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧

٢ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيـــرة والصغيرة لعام ١٩٨١ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

تحسنت نسبة الصانع العاملة في الاقليم عما كانت عليه عام ١٩٧٦ ، فاصبح نصيب الاقليم منهـا ١٦ر٨٪ ، وهذا يشير الى ان الاثار السلبية للحرب على صانع الاقليم كانت اقل تأثيراً مما هـــي الحال لصانع القطر عامة .

ومع استمرار الحرب والتكيف لها ، عادت حركة بناء الصانع تتصاعد على المستويـــين الاقليمي والقومي ، فازداد عدد الصانع في الاقليم (٢٥٠٢) صنعا حتى عام ١٩٨٨ ، وتحسن نصيبه منها فوصل الى ١٩ر٣٪ من اجمالي القطر لان هذا التحسن كان في الاقليم بنسبة تفـــوق مثيلتها في القطر (لاحظ نفس الشكل) .

وفي الفترة مابين ٨٨ ـ ١٩٩٣ ، ازداد عدد الصانع في الاقليم بمعدل (٢٩٦) صنعا كل عام اى بنسبة ٨ر٣٪ سنويا ، في حين ان اعدادها قد تراجعت في القطر بنسبـــة ٤ر١٪ سنويا خلال نفس الفترة ، وهذا ادى الى تحسن كبير في نصيب الاقليم من الصانـــع

الشكل رقم (١)

تطور عدد المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفتـــرة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣

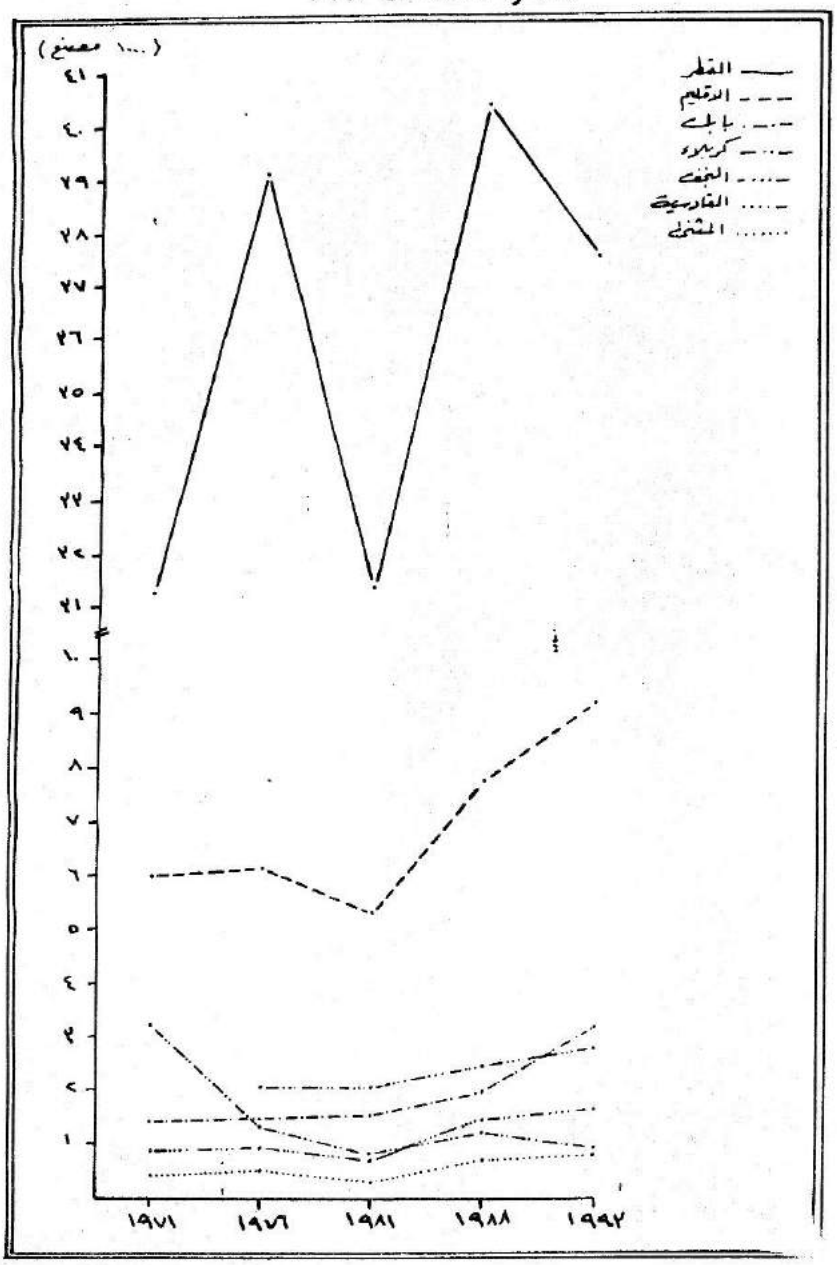

المصدر : الجدول رقم (٣١) .

وصل الى مايقرب من ربع مصانع القطر عام ١٩٩٣ . وهذا يشير الى ان التأثيرات السلبية للحصار على الصناعة في عموم القطر كانت كبيرة ، الا ان مصانع الاقليم قد تمكن معظمها من التكيف لبعض صاعبها واستمر في العمل رغم توقف اعداد كبيرة مماثلة في القطر .

وبهذا فقد حقق الاقليم نموا في عدد المصانع فيه بنسبة ٥ر٢٪ سنويا كمتوسط للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ ، الا ان القطر عامة حقق نسبة لم تزد عن ٩ر٠٪ .

ويتضح من الجدول والشكل ان بابل حققت اعلى نسبة من التطور ، فاضافت لصانعها القائمة اكبر قدر من الزيادة المتحققة في الاقليم والبالغة (٣٣٥٢) مصنعا ويمكن ان نعزى ذلك الى ضخامة مبالغ الاستثمارات التي حصلت عليها المحافظة من اجمالي التخصيصات في القطر او الاقليم وكذلك ماخصص منه للصناعة في المحافظة ، اضافة الى ان صانعها الخاصة نالت اكبر قدر من قيمة القروض التي منحها المصرف الصناعي مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى .

كان نصيب بابل من هذه الزيادة (١٨٠٠) مصنع ، جاءت بعدها القادسية التي اضيف فيها (٧٥٥) مصنعا ، ثم الثنى (٣٨٨) ، فيما اقيم (٢٠٤) مصنعا في كل من كربلاء والنجف . وبذلك ارتفع نصيب بابل من صانع القطر من ٥ر٤٪ عام ١٩٧١ الى ٥ر٨٪ عام ١٩٩٣ اما القادسية من ٨ر٢ ـ ٣ر٤ ٪ ، الثنى من ٤ر١ ـ ٢ر٢ ٪ ، في حين تراجع نصيب كل من كربلاء والنجف عما كان عليه وسبب ذلك توزيع مصانع كربلاء بينها والنجف عند استحداثها .

٢٠٥٠٣ . عدد العاملين :

يزداد عدد العاملين في الصناعة غالبا مع ازدياد نصيبها من الاستثمار وخاصة في البلدان النامية التي تتصف التقنيات المستخدمة فيها ببساطتها ، ويكون توفير فرص اضافية للعمالة العاطلة احد اهداف عمليات التنمية الصناعية فيها . وقد يتراجع عدد العاملين في الصناعة عند تطبيق اساليب انتاج جديدة ، وكثيرا مايحصل ذلك في البلدان والاقاليم الصناعية فيتحول بعض العاملين من الصناعة الى انشطة اقتصادية او خدمية اخرى . وقد يحصل شيء هذا التراجع خلال فترات الركود الاقتصادي الذي قد تتعرض لها هذه البلدان والاقاليم .

وفي اقليم الفرات الاوسط عمل في الصناعة (٢٥) الف عامل عام ١٩٧١ ، مثلوا حوالي ٧ر١٤٪ من مجموع عمال الصناعة في القطر ، اضيف لهم مايقرب من (٧) الاف عامل حتى عام ١٩٧٦ ، ومع هذا فقد تراجع نصيب الاقليم من العمالة الصناعية الى ١ر١٤٪ في العام الاخير . ويبدو ان ذلك يأتي بسبب تأخر استجابة الاقليم لحالة التحسن الاقتصادي في القطر ، فنمت الصناعة في الاقليم بنسبة اقل مما حصل في القطر عامة (لاحظ الجدول رقم ٣٢ والشكل رقم ٢) .

جدول رقم (٣٢)

تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة

١٩٧١ ـ ١٩٩٣

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٨	١٩٩٣
بابل	١٠٨٩٤	١٥٢٢٩	١٤٠١٦	١٠٤٧٨	١٩٠٣٠
كربلاء	١٠٠٤٠	٤٨٤٠	٥٩٣٥	٧٧٩٨	٤٩٥٨
النجف		٥٨٢٨	٦٦٩٦	٦٢٤٩	١١٣٨٥
القادسية	٢٥١٠	٣٦٩٥	٥٨٤٧	٤٧٣٤	٨٢٥٨
المثنى	١٨٢١	٢٦٣٨	٢٥٧٨	٢٩٧٣	٢٤٥١
الاقليم	٢٥٢٦٥	٣٢٢٣٠	٣٥٠٧٢	٣٢٢٣٢	٤٦٠٨٢
القطر	١٧١٣٩٠	٢٢٨٢٠٠	٢٤١٤٠٠	٢٧٦٦٢٣	٢١٥٠٣٨

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لعام ١٩٨١ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

وفي عام ١٩٨١ ازداد عدد العاملين حوالي (٣) الاف عامل عمن كانوا عليه عام ١٩٧٦ ، وارتفعت حصة الاقليم منهم قليلا الى ١٤٫٥٪ . جاء ذلك لتوقف بعض صانع القطر بسبب الحرب مع ايران التي بدأت في آب ١٩٨٠ .

وخلال الفترة مابين ٨١ ـ ١٩٨٨ عاد الاقليم ففقد جميع فرص العمل التي اضيفت فيه للفترة ٧٦ ـ ١٩٨١ ، في حين ان الصناعة في القطر عامة اضافت فرص عمل جديدة لطالبيها ، حصل هذا رغم ان الاقليم اضاف حوالي (٢٥٠٠) صنع لصانعه القائمة خلال هذه الفترة . وسبب ذلك هو تطبيق نظام هيكلة مؤسسات الدولة في السنين الاخيرة لهذه الفترة ، وتسم بموجبه تقليص عدد العاملين في دوائر الدولة كافة وحولت ملكية عدد من المؤسسات الصناعية من القطاع العام الى الخاص ، فعمد المالكون الجدد الى تسريح عدد غير قليل من العاملين

تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٢

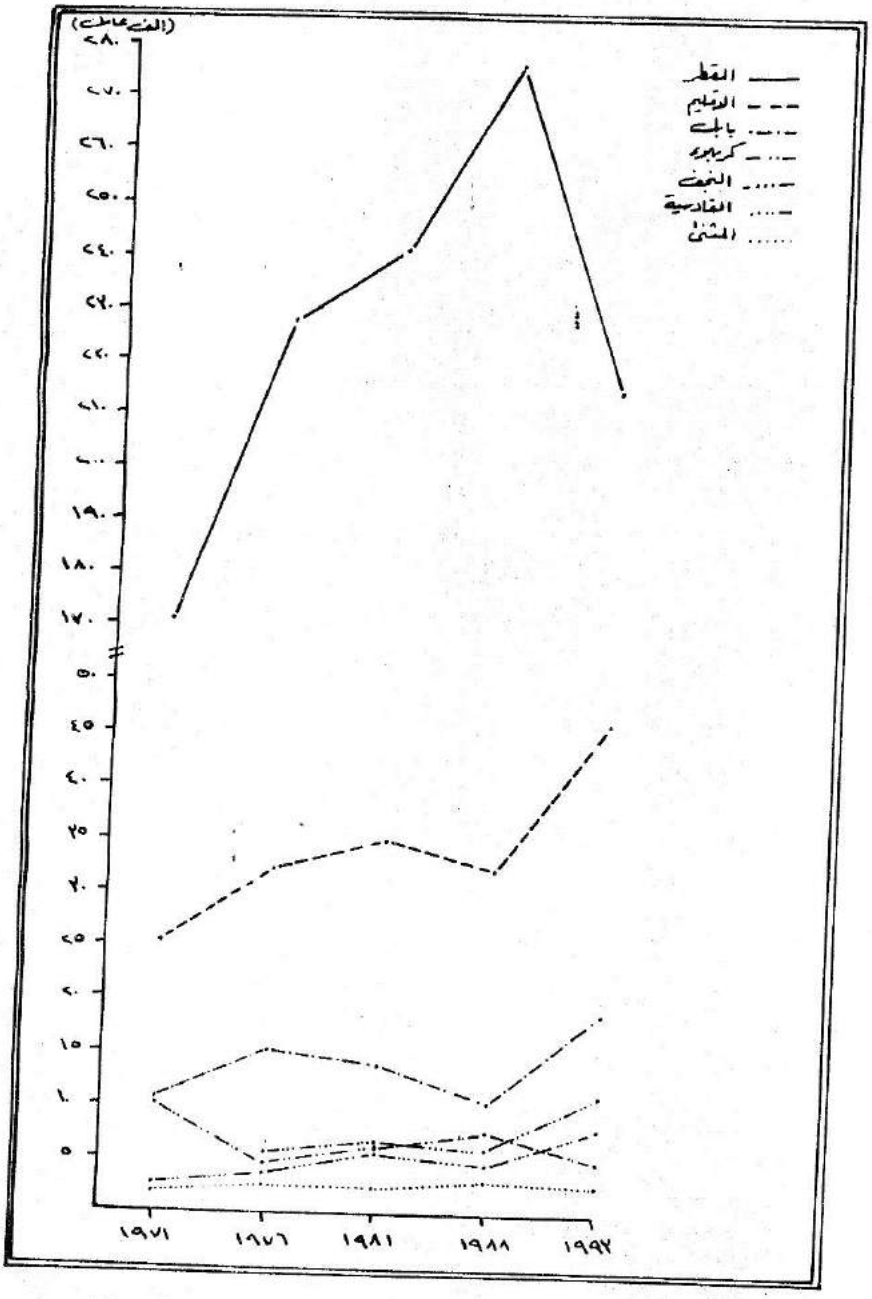

المصدر : الجدول رقم (٣٢) .

كي تعمل مؤسساتهم بكفاءة اقتصادية افضل ، وتم تحويل بعض العاملين من مؤسسات الدولة الصناعية هذه نحو مؤسسات صناعية وخدمية اخرى . وماحصل في الاقليم في ذلك فاق مثيله القومي ، فانخفضت نسبة العاملين في الاقليم عام ١٩٨٨ الى ٧ر١١٪ من اجمالي القطر .

وفي الفترة مابين ٨٨ ـ ١٩٩٣ ومع تزايد عدد المصانع العاملة في الاقليم ، تزايدت فرص العمل في الصناعة ، فاضيف خلالها (١٤) الف عامل الى الصناعة لما كان يعمل فيها عام ١٩٨٨ ، في حين ان القطر عامة فقدت فيه الصناعة (٦١) الف فرصة عمل بسبب ظروف الحصار على القطر واضطرار عدد كبير من المصانع لاغلاق ابوابها لتوقف توريد موادها الاولية او ادواتها الاحتياطية ، وكذلك لتعرض بعضها للتدمير جراء العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩٠ . لذلك تحسن نصيب الاقليم من العمالة الصناعية في نهاية الفترة ووصل الى ٤ر٢١٪ ، وهي نسبة تكاد تمثل ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

وبهذا حقق الاقليم نموا في العمالة الصناعية فيه بنسبة ٦ر٣٪ سنويا كمتوسط للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ ، في حين ان القطر حقق زيادة قدرها ١ر١٪ خلال نفس الفترة . وباعتبار الاعداد المطلقة المضافة من العاملين اضاف الاقليم حوالي (٢١) الف فرصة عمل .

حصلت بابل منها على مايزيد على (٨) الاف فرصة ، كربلاء والنجف على اكثر من (٦) الاف لكل منهما ، القادسية (٥٢٠٠) والمثنى (٦٣٠) فرصة . وهذه الزيادة المتحققة في اعداد العاملين تتناسب تقريبا مع نسبة ماحصلت عليه كل محافظة من مبالغ الاستثمار الصناعي خلال نفس الفترة .

وبهذا ارتفع نصيب بابل من العمالة الصناعية من ٤ر٦ ـ ٨ر٨٪ ، وارتفع نصيب كل من كربلاء والنجف من ٩ر٥ ـ ٧ر٦٪ ، والقادسية من ٥ر١ ـ ٨ر٣٪ فيما حافظت المثنى على نصيبها المحدود دون زيادة وهو ١ر١٪ وطيلة الفترة ، ان حصول هذه المحافظة على استثمارات صناعية محدودة في مقاديرها طيلة الفترة ٦٥ ـ ١٩٩٠ والتي لم تتجاوز ٤ر١٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي في القطر يقف وراء تدني نسبة ماتضمه من مصانع ومن عاملين .

مما هو جدير بالملاحظة ان الارتفاع في نصيب كل من النجف وكربلاء كان في معظمه من نصيب النجف التي ازدادت نسبة العاملون في الصناعة فيها من ٦ر٢ ـ ٣ر٥٪ خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٩٣ ، في حين لم تضف كربلاء سوى زيادة طفيفة جدا هي ٢ر٠٪ فوصل نصيبها الى ١ر٢٪ من اجمالي العاملين في الصناعة في القطر ، يأتي ذلك بسبب تعرض عدة منشآت فيها للعدوان على القطر عام ١٩٩٠ .

٠١٠٥٠١ اجور العاملين :

تتباين غالبا اجور العاملين بين الاقاليم ، فالمركزية منها يحصل فيها العاملون على اجور اعلى من اقرانهم في اقاليم الاطراف او البعيدة ، غير ان بعض الدول توحد قوانين العمل والاجور فيتقاضى العاملون في قطاع معين اجورا متشابهة عدا مايضاف لكل منها من حوافز بسبب التباين المكاني ، وهي ثانوية وبسيطة في نسبتها من اجمالي الاجور الممنوحة لهم . ومع هذا يظل التباين في الاجور قائما لتباين المهارة والتحصيل الدراسي وطبيعة الفرع الصناعي والخطورة فيه . وعموما تزداد الاجور المدفوعة للعاملين بتزايد اعدادهم .

وفي اقليم الفرات الاوسط كان نصيب العاملين من الاجور ٥ر١٢٪ من اجمالي الاجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي في القطر عام ١٩٧١ حيث بلغت حوالي (٥) مليون دينار . ارتفعت هذه الى (١٢) مليون عام ١٩٧٦ ، ويتبين من الجدول رقم (٣٣) والشكل رقم (٣) ان نسبة هذه الزيادة كانت اقل من مثيلتها في عموم القطر ، لذلك ظلت اجور العاملين في الاقليم تمثل حوالي ٦ر١١٪ فقط من الاجمالي القومي لها . وهذا يعني تحقيق زيادة سنوية قدرها ٤ر٢٦٪ في الاقليم ، في حين ان مثل هذه الزيادة بلغت في عموم القطر ٢ر٣٠٪ . وفي عام ١٩٨١ تضاعف مقدار الاجور المدفوعة للعاملين لثلاث مرات ونصف مما كان عليه عام ١٩٧٦ ، وبنسبة سنوية قدرها ٨ر٥١٪ سنويا ، في حين انها ازدادت بعموم القطر بنسبة ١ر٣٩٪ ، وهذا ادى الى تحسن حصة الاقليم منها فوصلت الى ١ر١٤٪ في العام الاخير . وسبب ذلك هو تحسن نصيب الاقليم من عدد المصانع والعاملين خلال هذه الفترة .

وما بين ٨١ ـ ١٩٨٨ تراجع نصيب الاقليم منها الى ٩ر١١٪ بسبب فقدان بعض العاملين مواقعهم في القطاع الصناعي في الاقليم ، الا انه عاد وارتفع ارتفاعا كثيرا خلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ وبنسبة تفوق ماحصل في القطر عامة ، فازداد مقدار الاجور الممنوحة بنسبة ٣ر١٣٦٪ سنويا مقابل زيادة في القطر قدرها ٥ر٧٩٪ سنويا ، لذلك ارتفع نصيب الاقليم الى ٨ر١٨٪ في العام الاخير . ان سبب ذلك التقدم هو زيادة عدد المصانع والمشتغلين فيها في الصناعة في الاقليم بنسبة تفوق ماحصل في القطر عامة خلال نفس الفترة . اما التزايد السريع والحاد في الاجور في الاقليم والقطر خلال هذه الفترة وخاصة بعد عام ١٩٨٨ فيعود الى حالة التضخم النقدي في القطر والناجمة عن الحصار على القطر . وهذه تتضح عند اعادة مقادير الاجور المدفوعة من الاسعار الجارية الى الثابتة[1] ، فما بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٨ حققت زيادة سنوية قدرها ٢ر٢٪ سنويا الا انها عادت وحققت تطورا واضحا بعد ذلك وحتى عام ١٩٩٣ ويتضح ان الاقليم في ذلك حقق تقدما فاق ماحصل في القطر عامة .

١) اعداد الباحث الاسعار الجاريه للسنوات التاليه لعام ١٩٧٦ الى الاسعار الثابته لعام ١٩٧٦ بالاستناد الى : دائرة الحسابات القوميه ، هيئة التخطيط ، الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي في العراق لسنة ١٩٩٣ ، دراسة رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٤ ، (غير منشورة) .

جدول رقم (٣٣)

تطور الاجور المدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	٣٢٨٧	٧٧٢٦	١٩٥٣٤	٣٥٩١	١٥٩٦٦	١٠٦٧	١٣٧٤٦٠	٦٦٥٧
كربلاء	١٣١٤	١٢٣١	٧٥٩١	١٣٩٥	١٣٤٥٢	٨٩٩	٣٢٥٢٣	١٥٧٥
النجف		١٤٩٢	٧٢١٩	١٣٢٧	٦٥٣٢	٤٣٧	١٠٢٤١٦	٤٩٦٠
القادسية	٢٧٥	٧٠٤	٦٥٦٩	١٢٠٨	٥٦٣٦	٣٧٧	٥٩٨٧٩	٢٩٠٠
المثنى	٣٩٨	١٣٢٢	٣٨٧٤	٧١٢	٤٤٠٤	٢٩٤	٢٧٠٤٦	١٣١٠
الاقليم	٥٣٧٤	١٢٤٧٥	٤٤٧٨٧	٨٢٣٣	٤٥٩٩٠	٣٠٧٤	٣٥٩٣٢٤	١٧٤٠١
القطر	٤٢٨٨٣	١٠٧٦٩٤	٣١٨٣٥٢	٥٨٥٢١	٣٨٥٠١٩	٢٥٧٣٧	١٩٦٥١٠٥	٩٢٧٤١

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنة ١٩٨١ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

تطور الاجور المدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطـــــــــر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنـــــــــة ١٩٧٦

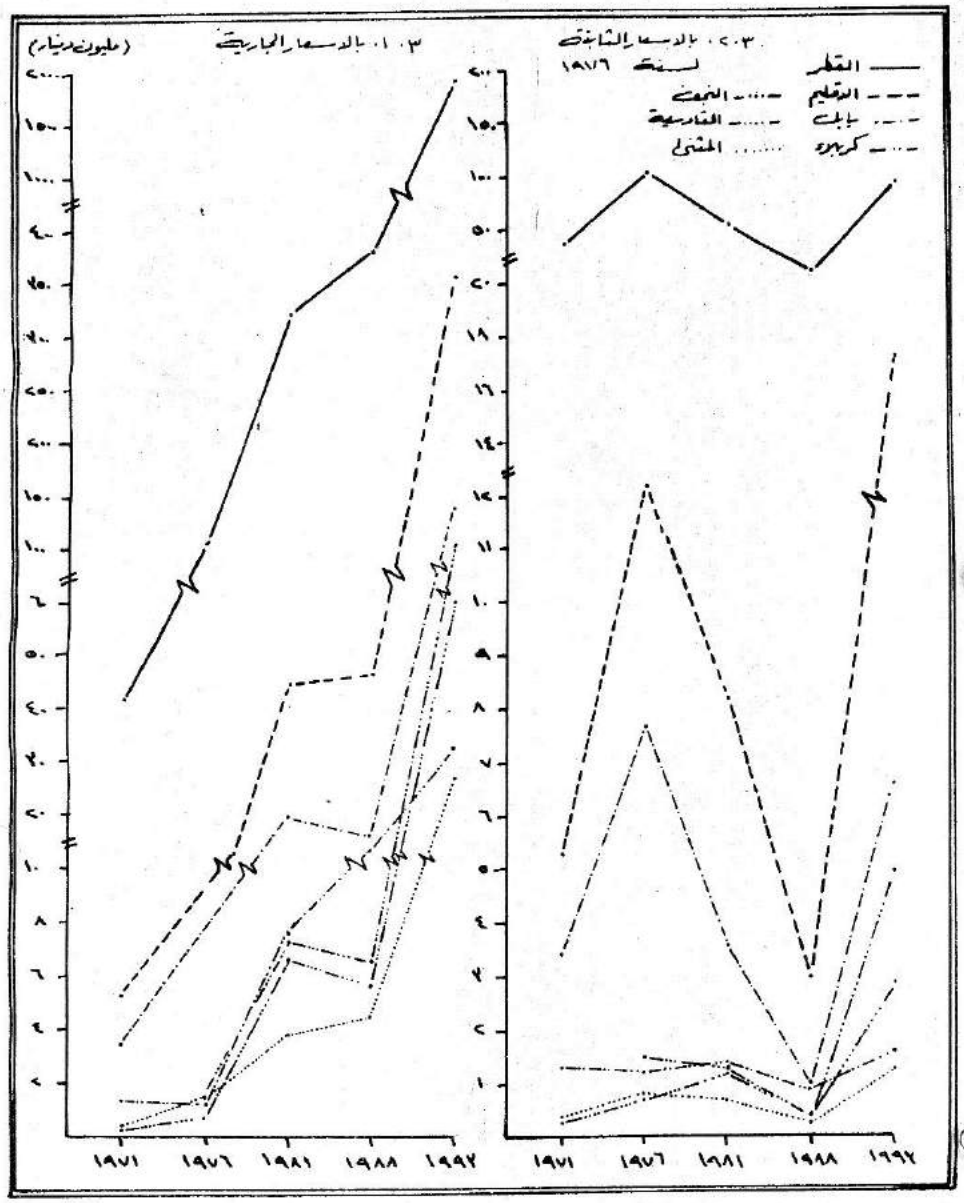

المصدر : الجدول رقم (٣٣) .

اما بالنسبة للتباين في نسب التطور المتحققة بين محافظات الاقليم فيتضح من نفس الجدول والشكل ان محافظة القادسية حققت اعلى نسبة من التطور ، فتحسن نصيبها منها مابين ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بنسبة ٥١٢ ٪ ، اى ان نصيبها قد تضاعف لاكثر من اربع مرات خلال هذه الفترة ، جاءت بعدها النجف التي تحسن نصيبها منها بنسبة ٣٧٩ ٪ خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ ، ثم المثنى وبنسبة ١٥٦ ٪ لاجمالي الفترة ، وحققت كربلاء تقدما مماثلا تقريبا ، فيما حققت بابل تقدما بنسبة ٩٠٪ فارتفع نصيبها منها من ٤ر٦٪ في العام الاول الى ٨ر٨ ٪ في العام الاخير .

٤٠٥٠٣ . قيمة الانتاج :

يحقق الاقليم قدرا كبيرا من التطور في قيمة انتاجه الصناعي عندما تتجه جهوده في التنمية نحو هذا القطاع ، فتقام فيه صانع جديدة ، وتضاف خطوط انتاجية للقائم منها . ويتحقق ذلك ايضا عندما تحصل الصناعات في الاقليم على نجاح جيد في المنافسة مع الصناعات المماثلة فتتسع اسواق تصريف انتاجها الداخلية او الخارجية مما يشجع على اضافة مزيد من الصانع او الطاقات الانتاجية لها . وقد يحصل ان صانع معينة تحقق مثل ذلك النجاح منفردة باتخاذ اجراءات داخلية تزيد من طاقات الانتاج الاعتيادية بتدريب العاملين او حسن نقاط اختناق معينة او باستخدام تقنيات جديدة ، وغيرها من الوسائل ، مما يوفر منافع اقتصادية داخلية للصنع . وقد يحصل ان مواقع صناعية معينة تزيد في قدراتها الانتاجية بتوفير مداخل سهلة للمواد الاولية او الاسواق ، او بتحسين في طرق ووسائط النقل ، فتنخفض كلف الانتاج وتزداد قدراتها الانتاجية وتوفر منافع اقتصادية خارجية .

اسهم اقليم الفرات الاوسط بانتاج ماقيمته (٣٥) مليون دينار من الانتاج الصناعي عام ١٩٧١ ، مثلت حوالي ١ر١٣٪ من اجمالي انتاج القطر . تضاعفت قيمة الانتاج هذه اكثر من مرتين خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ (لاحظ الجدول رقم ٣٤ والشكل رقم ٤) ، الا ان نصيب الاقليم منها قد تراجع الى ٥ر١١٪ ، لتحقيق القطر عامة نسبة من النمو اعلى من تلك التي تحققت في الاقليم ومثل ذلك حصل خلال نفس الفترة في المعايير السابقة ايضا .

وفي الفترة مابين ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ حقق الاقليم تقدما كبيرا في زيادة قدراته الانتاجية وحقق زيادات هامة في قيم انتاج صناعاته ، فازدادت قيمتها بنسبة ٢ر٣٩٪ سنويا ، في حين ان الزيادة المماثلة في القطر كانت ٩ر٢١٪ ، ولذلك ازداد اسهام الاقليم الى ٣ر١٦٪ من اجمالي الانتاج الصناعي في القطر .

جدول رقم (٣٤)

تطور قيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	٢٠٩٩١	٥٧٢٥٦	١٤٥٣٠٠	٢٦٧١٠	١٢٤٠٩٩	٨٢٩٥	١٣٧٦٧٥٢	٦٦٦٧١
كربلاء	٥٣٩٨	١٣٦٥٥	٤٧٥٤٥	٨٧٤٠	١١٦١٢١	٧٧٦٢	٦٣٠١٣٨	٣٠٥١٥
النجف		١٤٩٣٤	٥٥٢١٢	١٠١٤٩	٦٢١٨٥	٤١٥٧	١٧٣٣٤٦٣	٨٣٩٤٥
القادسية	١٩٦٩	٥٨٨٢	٢٥٩٥٣	٤٧٧١	٦٥٣٤١	٤٣٦٨	٦٥٣٦٣٨	٣٩٦٥٣
المثنى	٢٩١٤	٧٠٢٣	١٨٥٣٦	٣٤٠٧	٤٢٨٤٩	٢٨٦٤	٥٣٣٧١٢	٢٥٨٤٦
الاقليم	٣٥٢٧٢	٩٨٧٥٠	٢٩٢٥٤٦	٥٣٧٧٧	٤١٠٥٩٥	٢٧٤٤٦	٤٩٢٧٧٠٣	٢٣٨٦٣٠
القطر	٢٧٠١٦٣	٨٥٧٨٤٧	١٧٩٥٩٠٩	٣٣٠١٣٠	٤٣٣٤٦١٣	٢٨٩٢٤٧	١٩٧٨٧٣٥٩	٩٥٨٢٢٦

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنة ١٩٨١ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

الشكـل رقم (٤)

تطور قيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣
بالاسعار الجارية والثابتة لسنـــة ١٩٧٦

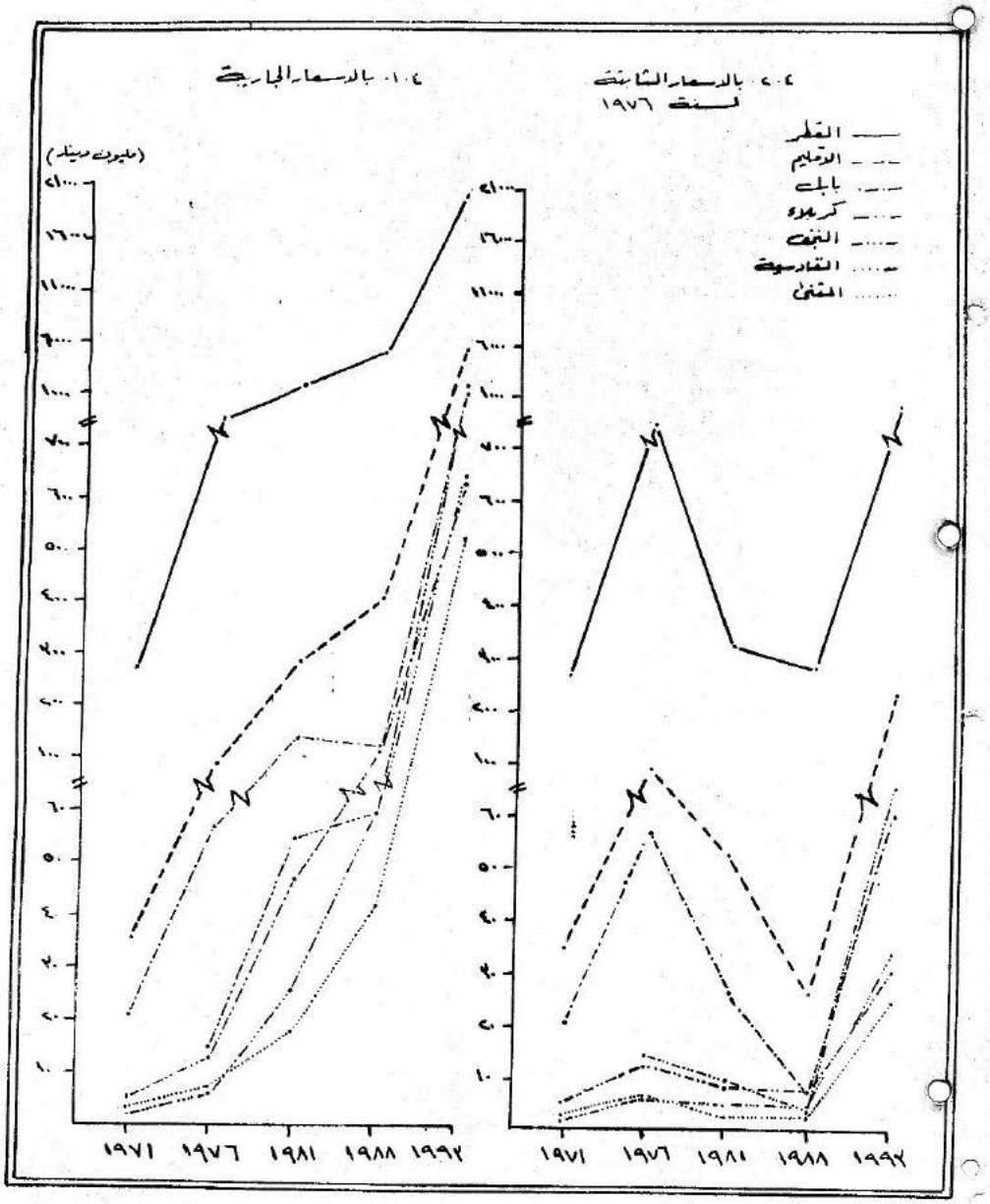

المصدر : الجدول رقم (٣٤) .

اما خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ فقد استمرت الزيادة في قيمة الانتاج الصناعي لكنها كانت ضئيلة جدا مقارنة بمثيلتها في القطر ، ادى ذلك الى تراجع كبير في نصيب الاقليم فوصل الى ٥ر٩٪ . وحصل مثل هذا التراجع ايضا باعتبارات عدد الصانع والعاملين واجورهم . ويبدو انه ناتج من تخلف الاقليم قليلا في الاستجابة والتكيف لتطورات الاقتصاد القومي .

اما الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ فيتضح منها ان قيمة الانتاج قد تصاعدت بمقدار كبير مقارنة بالفترات السابقة ، وتحسنت ايضا نسبة اسهام الاقليم من ٥ر٩٪ في العام الاول الى مايقرب من ربع انتاج القطر في عامها الاخير . وهذا يؤكد نجاح الاقليم في تحقيق نسبة عالية من التطور في المعايير السابقة وخلال نفس الفترة .

وعلى الرغم من ان اعادة قيم الانتاج من الاسعار الجارية الى الثابتة تشير الى هبوط حاد في قيمها الحقيقية ، الا انها تشير الى ان قيمها في الاقليم قد تضاعفت عام ١٩٩٣ مرة ونصف عما كانت عليه عام ١٩٧٦ ، في حين ان ماتحقق بالنسبة للقطر عامة قد ازداد بنسبة ١٠٪ فقط خلال نفس الفترة . ولاشك ان هذا انجاز جدير بالاعتبار تحققه الصناعة في الاقليم .

ان صانع عديدة في القطر قد توقفت بعد العدوان على القطر عام ١٩٩٠ ، ولم تثمر الجهود لاعادتها الى العمل وحتى عام ١٩٩٣ ، وتوقفت اخرى بسبب ظروف الحصار الاقتصادي على القطر ، الا ان معظم صانع الاقليم قد عاودت العمل بعد العدوان بفترة وجيزة وعملت بطاقات انتاجية محدودة بما يتوفر لها من خزين من المواد الاولية ، مما عزز مكانة الصناعة في الاقليم .

اما بالنسبة للتباين المكاني بين محافظات الاقليم ، فيتبين ان اكبر قدر من النجاح حققته الصناعة في النجف مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ ، حيث تضاعف نصيبها من اجمالي القطر (٤ر٢) مرة ، القادسية (٣ر٧) مرة للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ ، المثنى (١ر٧) مرة الا انه ظل محدودا ويحدود ٢ر٢٪ من اجمالي انتاج القطر . اما كربلاء فقد ضاعفته مرة واحدة مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ . وظلت بابل هي الوحيدة التي تراجع نصيبها من اجمالي القطر من ٧ر٨ ـ ٧٪ فقط ، وهذا يعود الى ان صانعها الرئيسة تعتمد اعتمادا كاملا في مدخلاتها على الاستيراد الخارجي فعملت صانعها بخزينها دون ان تتمكن من ايجاد بدائل محلية لها .

٣ ٥٠ ٥٠ . قيمة مستلزمات الانتاج :

ان زيادة مستلزمات الانتاج الصناعي يشير الى وجود حركة صناعية واسعة في الاقليم ، الا ان تلك الزيادة يجب ان تكون منسجمة ومتوازية مع التطور في قيم الانتاج ، بل ان من الافضل ان تكون متخلفة عنها . وكلما كان ذلك التخلف كبيرا في مستلزمات الانتاج حققت الصناعة ارباحا

اضافية . وعندما ترتفع كلف الانتاج الى مايزيد عن قيم الانتاج تحط اصحاب الصناعة خسائر كبيرة ، يضطرون فيها الى خفض طاقات الانتاج او تسريح العاملين او بعضهم ، او اغلاق بعض فروع الصناعة او صانعها ، وربما التوقف عن الانتاج نهائيا . الا ان الدولة قد تستمر في دعم الصناعات الخاسرة وتحمل اعباء خسائرها الاقتصادية لتحقيق اهداف اجتماعية او امنية معينة . ويحصل تزايد في مستلزمات الانتاج عند حصول ارتفاع كبير في كلف الحصول على احد عوامل الانتاج الرئيسة مثل المواد الاولية ، الطاقة والوقود ، كلف النقل وغيرها .

مثلت مستلزمات الانتاج الصناعي في الاقليم عام ١٩٧١ حوالي ٧ر٦٪ من اجمالي القطر ، ارتفعت بقدر ملحوظ عام ١٩٧٦ وتضاعفت (٧ر٤) مرة عما كانت عليه في العام الاول ، في حين انها تضاعفت على مستوى القطر (٤ر٢) مرة خلال نفس الفترة (لاحظ الجدول رقم ٣٥ والشكل رقم ٥) .

وفيما بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ ، حصل مايشبه ذلك ايضا ، حيث تضاعفت قيمة مستلزمات الانتاج في الاقليم (٦ر١) مرة في حين انها تضاعفت مرة واحدة في عموم القطر ، فأدى ذلك الى ارتفاع حصة الاقليم منها الى ٦ر١٤٪ . اما خلال الفترة مابين ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ وبالرغم من انها ازدادت في العام الاخير بنسبة ٢٥٪ عن العام الاول ، الا ان نصيب الاقليم منها انخفض الى ٥ر١٠٪ ، وذلك لان نسبة تزايدها على المستوى القطر كانت اكبر من تلك النسبة في الاقليم . وهذا يشابه ماحصل في الاقليم بالنسبة للاعتبارات السابقة ايضا .

وفي الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ تضاعفت قيمة مستلزمات الانتاج عدة مرات في الاقليم لسببين : الاول منهما هو وجود نشاط صناعي كبير في الاقليم لوحظ في المؤشرات السابقة ايضا ، والسبب الثاني هو حالة التضخم النقدي التي سبقت الاشارة اليها ، وبذلك ارتفع نصيب الاقليم منها الى ٨ر٢٣٪ من اجمالي قيمة المستلزمات الصناعية في القطر .

اما بالنسبة للتباين المكاني لها بين محافظات الاقليم فيتضح من الجدول والشكل ارتفاعها الحاد في كل محافظات الاقليم سواء في قيمها المطلقة او في نصيب كل محافظة منها من اجمالي القطر . فمحافظة بابل ارتفع نصيبها من ٤ر٢ ـ ٧ر٨٪ مابين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ . وكربلاء من ٧ر١ ـ ٣ر٣٪ مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ . والنجف بدأت من نسبة مشابهة لكربلاء وانتهت في ٨ر٤٪ في العام الاخير . اما القادسية فقد تضاعفت نسبة اسهامها وارتفعت من ٦ر٠٪ عام ١٩٧١ ووصلت الى ٤٪ في نهاية الفترة ، وبدأت المثنى من نسبة مشابهة تقريبا وهي ٧ر٠٪ ووصلت الى ٩ر٢٪ .

جدول رقم (٣٥)

تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	٣٩٦٨	٣٧٤٧٤	٨٠٣٢٥	١٤٧٦٦	٥٢٠٦٩	٣٤٨١	١٠٧٣٧١٠	٥١٩٩٦
كربلاء	٥٠٠٧	٩٥٢٦	٣٢٧٤٩	٦٠٢٠	٥٦٣١٤	٣٧٦٤	٤١٣٤٩٠	٢٠٠٢٤
النجف		٩٢٤٧	٣١٨٠٨	٥٨٤٧	٣٩١٤٧	٢٦١٧	٥٩١٢٧٣	٢٨٦٣٦
القادسية	٩٥١	٣٥٥١	١٢٧١١	٢٣٣٧	٣١٨٣٨	٢١٢٨	٤٩٧٠٧٧	٢٤٠٧٢
المثنى	١٢٣٦	٤٣٧٣	٨٢٢٥	١٥٢١	٢٧٧١٦	١٨٥٣	٣٦٢٥٧٠	١٧٥٥٨
الاقليم	١١١٦٢	٦٤١٧١	١٦٥٨٦٨	٣٠٤٩٠	٢٠٧٠٨٤	١٣٨٤٣	٢٩٣٨١٢٠	١٤٢٢٨٢
القطر	١٦٥٩٩٥	٥٥٧٦٤٣	١١٣٥٠٣٤	٢٠٨٦٤٦	١٩٧٤٨٦٠	١٣٢٠٠٩	١٢٣٥٣٥٦٩	٥٩٨٢٣٦

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لعام ١٩٨١ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

الشكل رقم (٥)

تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

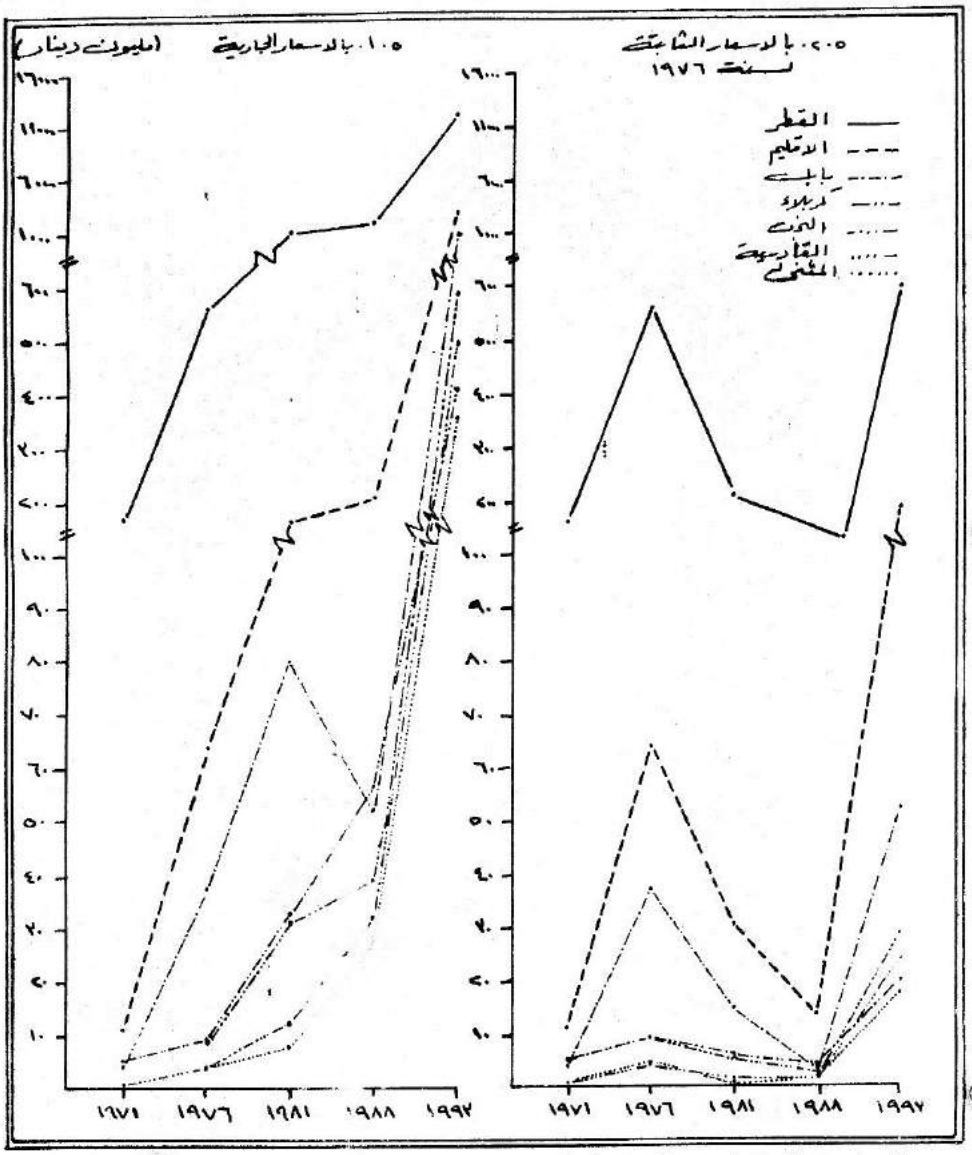

المصدر : الجدول رقم (٣٥) .

ان التفسير الوحيد لذلك هو ان كثيرا من صانع الاقليم كانت تعمل معتمدة في توفير مدخلاتها على مواد اولية مستوردة مرتفعة التكاليف ، او بما بقي لديها من خزين ارتفعت قيمه كثيرا بحسابات السوق . وفيما يبدو ان الاتجاه الذى اعتمدته الجهات الصناعية خلال هذه الفترة هو ان تضل الصانع تعمل بتكاليف عالية افضل من ان تتوقف نهائيا وهذا ما عملت صانع الاقليم على الاستجابة له .

٦٠٥٠٣ . القيمة المضافة :

يعد تحقيق قدر كاف من القيمة المضافة الهدف الاهم والاساس للنشاط الصناعي ، صحيح ان اهداف اخرى قد تحتل اسبقية ما في ظل الانظمة الاشتراكية ، الا ان مسألة تحقيق ربحية اقتصادية معقولة يبقى هدفا جوهريا . ويتحقق اكبر قدر من القيمة المضافة عندما تكون كلفة عوامل الانتاج منخفضة عند توفر مستلزمات الانتاج محليا . وقد يكون لسهولة وانخفاض كلف نقل عوامل الانتاج دورهام في خفض هذه الكلف .

وقد يحصل ان تتوقف الصادر المحلية عن امداد الصناعات بها بمتطلباتها من المواد الاولية فتتحول نحو اسواق خارجية لتطمينها فترتفع كلف الانتاج وتنخفض القيمة المضافة المتحققة .

حققت الصناعة في الاقليم حوالي (٢٤) مليون دينار من القيمة المضافة ، مثلت حوالي ١ر٢٢٪ من اجمالي القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في القطر . وبالرغم من زيادتها عام ١٩٧٦ بنسبة ٤٣٪ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٧١ ، الا ان نصيب الاقليم منها قد تراجع الى ٥ر١١٪ لان الاجمالي القومي منها ارتفع بنسبة ١٨٨٪ خلال نفس الفترة (لاحظ الجدول رقم ٣٦ والشكل رقم ٦) .

ومابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ تزايد نصيب الاقليم بدرجة ملحوظة حتى وصل الى ٢ر١٩٪ ، وهذا يعود الى عدة اسباب : اولها زيادة نصيب الاقليم من الانتاج من ٥ر١١ ـ ٣ر١٦٪ خلال نفس الفترة ، وفي نفس الوقت ازداد نصيب الاقليم من المستلزمات من ٥ر١١ ـ ٦ر١٤٪ . والسبب الثاني هو ان القيمة المضافة تزايدت نسبتها في القطر بنسبة اقل من تزايدها في الاقليم . وفي الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ تزايد مقدار القيمة المضافة ، الا ان نصيب الاقليم منها قد تراجع بنسبة كبيرة جدا فوصل الى اقل من نصف ماكان عليه عام ١٩٨١ . وبذلك تكون هذه فترة ركود صناعي في الاقليم ، تراجع فيها دور الصناعة باعتباراتها المختلفة مقارنة بحالتها في عموم القطر .

جدول رقم (٣٦)

تطور القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣
بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	١٧٠٢٣	١٩٧٨٢	٦٤٩٧٥	١١٩٤٤	٧٢٠٣٠	٤٨١٤	٣٠٣٠٤٢	١٤٦٧٥
كربلاء	٤٣٩١	٤١٢٩	١٤٧٩٦	٢٧٢٠	٥٩٨٠٧	٣٩٩٨	٢١٦٦٤٨	١٠٤٩١
النجف		٥٦٨٧	٢٣٤٠٤	٤٣٠٢	٢٣٠٣٨	١٥٤٠	١١٤٢١٩٠	٥٥٣٠٩
القادسية	١٠١٨	٢٣٣١	١٣٦٤٢	٢٤٣٤	٣٣٥٠٣	٢٢٤٠	١٥٦٥٦١	٧٥٨١
المثنى	١٦٧٨	٢٦٥٠	١٠٢٦١	١٨٨٦	١٥١٣٣	١٠١٦	١٧١١٤٢	٨٢٨٨
الاقليم	٢٤١١٠	٣٤٥٧٩	١٢٦٦٧٨	٢٣٢٨٧	٢٠٣٥١١	١٣٦٠٣	١٩٨٩٥٨٣	٩٦٣٤٨
القطر	١٠٤١٦٨	٣٠٠٢٠٤	٦٦٠٨٧٥	١٢١٤٨٤	٢٣٥٩٧٥٣	١٥٧٧٣٨	٧٤٣٣٧٩٠	٣٥٩٩٩٠

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدولين رقم ٣٤ ، ٣٥ .

الشكل رقم (٦)

تطور القيمة المضافة التي حققها القطاع الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٢ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

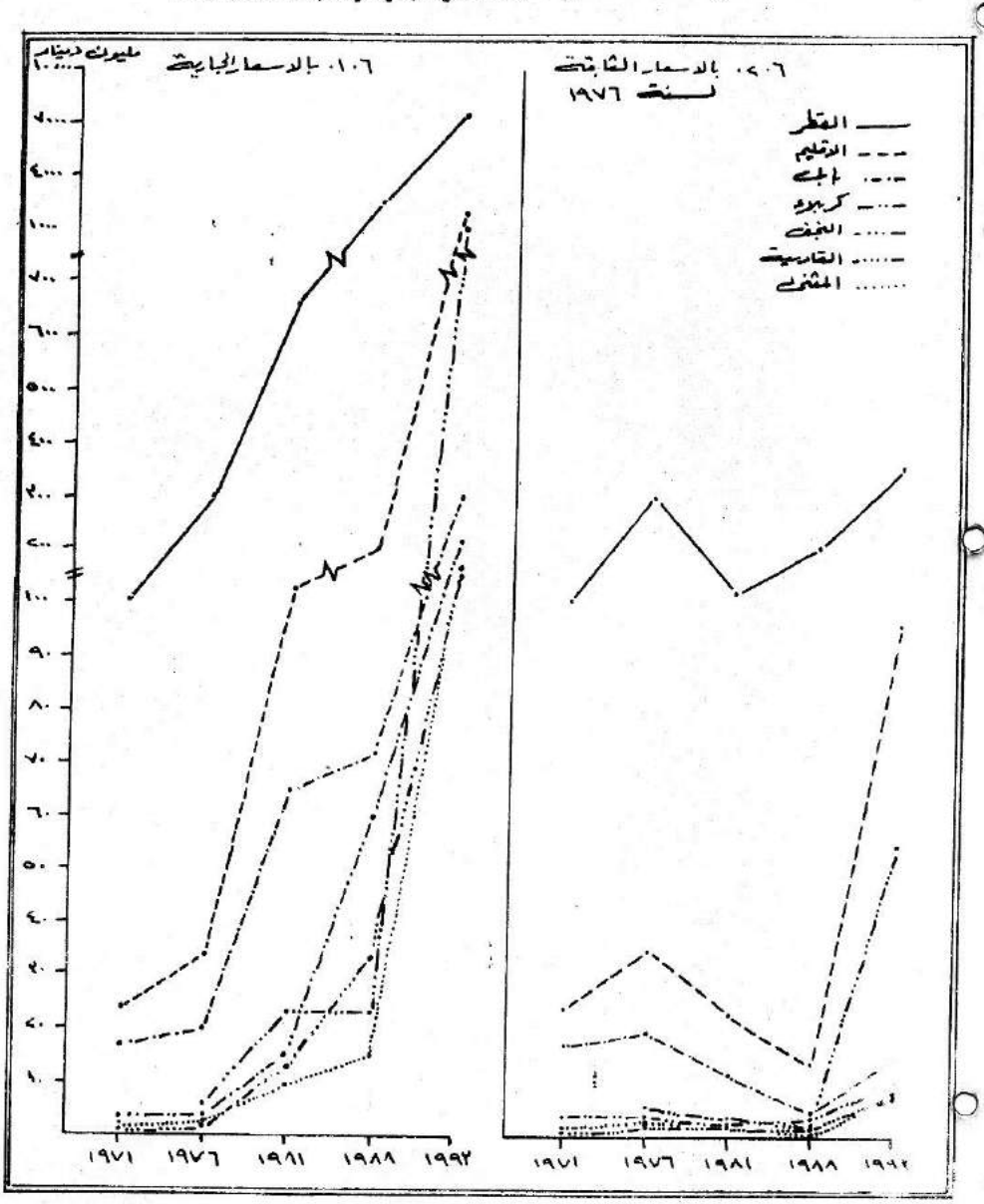

المصدر : الجدول رقم (٣٦) .

وما بين ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ تحقق تطور باهر في الاقليم ، ارتفع خلاله نصيب الاقليم من القيمة المضافة من ٦ر٨ ـ ٨ر٢٦٪ وهذا يعود الى التطور الكبير الذى تحقق في الاقليم خلال نفس الفترة في مجال قيم الانتاج الصناعي والى ان التزايد في مستلزمات الانتاج كان اقل من مثيلته في قيم الانتاج ، وبذلك تكون هذه فترة للانتعاش الصناعي في الاقليم وفي جميع معايير الصناعة .

ان ماتحقق من قيمة مضافة مطلقة كان كبيرا جدا ، الا ان ذلك لايعكس كامل الحقيقة لان بعض ذلك سببه حالة التضخم النقدى وخاصة خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ ، ورغم ذلك فأن اعادة الارقام الى الاسعار الثابتة تبقى مشيرة الى حالة تحسن جيدة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ حيث يتبين انها قد تزايدت بنسبة ٩ر٩٪ سنويا ، في حين ان مثيلتها في القطر قد ازدادت بنسبة ١ر١٪ خلال نفس الفترة . وكاجمالي للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ تحسنت حصة الاقليم منها من ١ر٢٣ ـ ٨ر٢٦٪ .

وبالنسبة للتباين المكاني بين محافظات الاقليم يتبين ان محافظة النجف تكاد تنفرد بتحقيقها قدرا ونسبة كبيرتين من الانجاز ، فنصيبها منها قد ارتفع من ٤ر١٪ عام ١٩٧٦ الى ٤ر١٥٪ عام ١٩٩٣ . وحققت كل من القادسية والمثنى تطورا محدودا ، فالاولى تطور نصيبها من ١ ـ ١ر٢٪ بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ ، والثانية بين ٦ر١ ـ ٣ر٢ ٪ خلال نفس الفترة .

اما محافظتي بابل وكربلاء فقد حصل فيهما تراجع كبير منهما وخاصة بابل التي تراجع نصيبها من ٣ر١٦ ـ ١ر٤٪ فيما تراجع اسهام كربلاء من ٢ر٤٪ عام ١٩٧٦ الى ٩ر٢٪ عام ١٩٩٣ (١) .

---

(١) لم يتعجل الباحث الوصول الى تحليل دقيق ومتكامل عن توطن الصناعة في الاقليم في هذا المبحث ، بل عرض الاتجاهات العامة لتطوره ، على أمل اتمام عملية التحليل ضمن مباحث الفصل اللاحق بعد الاستعانة بما تتضمنه من بيانات تفصيلية عن التوزيع الجغرافي وانماط الصناعات في الاقليم .

٢٠٦٠ سياسات التوطين الصناعي واتجاهاتها المكانية (١) :

تتخذ عمليات التوطين الصناعي اتجاهات مكانية متعددة ، تتلائم وحالة الاقليم الذى تقوم فيه ، من حيث مقوماته الجغرافية ، وبالتالي قدرته على انجاح نمط دون غيره ، وفي موقع محدد دون اخر . وبعض الاقاليم تعين مقوماتها على بناء منطقة صناعية كبيرة ، تضم عددا ضخما من المصانع ، قد تكون متخصصة بفرع صناعي او تنتمي لمعظم فروع الصناعة التحويلية . واقاليم اخرى يتداخل فيها النشاط الصناعي المحدود مع الانشطة الاخرى ، دون ان يختص بموقع محدد له ، هذه الاتجاهات وغيرها يمكن ان تتبلور بشكل طبيعي مع مرور الزمن في انظمة السوق ، الا ان بعضها قد يقام استجابة لقرار تخطيطي كما في حالة الانظمة المخططة . كما ان الاتجاهات المكانية والانماط الموقعية لعمليات التوطين ، وبنية هذه المواقع قد يتم ضبطها وتعديلها استجابة لقرارات مماثلة . وهذا يمكن ان يحدث في جميع الانظمة السياسية والاقتصادية المختلفة .

وفي اقليم الفرات الاوسط يلاحظ وجود الاتجاهات التالية :

اولا : عدم التدخل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي ، ومن ثم تركها تتبلور تبعا لحالة الاقليم ومراكز الاستيطان فيه وقدرة كلا منها على اجتذاب المنشآت الصناعية عامة او لفروع صناعية محددة على الاقامة فيها ، دون تحديد لمواقع او مواضع هذه الصناعات .

اعتمد هذا الاتجاه في الاقليم حتى نهاية عقد الخمسينات وفي جميع اجزاءه ، وكان لايزال قائما في المراكز الادارية الصغيرة حتى وقت قريب . وفيه تتداخل الوظيفة الصناعية مع الوظائف الاخرى . وغالبا ماقامت في مواقع كهذه الصناعات الاستهلاكية التي يحتاج المستهلكون منتجاتها آنيا كالصناعات الغذائية والنسيجية وبعض صناعات الاثاث الخشبي والمعدني .

ان هذا الاتجاه وان كان يوفر للمستهلكين بعض المنافع ، يأتي في مقدمتها الحصول على منتجات مطلوبة يوميا بشكل سريع واني ، الا انه ظل قاصرا عن تطوير البنية الصناعية وعجز عن احداث نمو صناعي مؤثر في الاقليم او في مراكز الاستيطان التي يقوم بها النشاط الصناعي .

ثانيا : وبعد عام ١٩٥٩ بدأت الدولة تختار مشاريع صناعية محددة ، لتقيمها في مواقع معينة لها ترى فيها مقومات نجاحها . وفي الاقليم بدأت تقام مثل هذه المشاريع عام ١٩٦١ حينما اقيمت ثلاث مكابس للتمور في الحلة ، كربلاء والشامية . وكان هذا التوقيع متناسبا مع انتاج كميات كبيرة نسبيا من التمور في هذه المواقع . بعد ذلك توالى توطين المنشآت الصناعية ، مثل مصنع

---

(١) استعان الباحث في كتابة هذا البحث بنتائج دراسته الميدانية .

النسيج الحريري في الحلة ، السمنت والاحذية في الكوفة ، التعليب في كربلاء ، النسيج القطني في الديوانية ، السمنت في السماوة ، السمنت والالياف الحريرية في سدة الهندية ، وغيرها من المنشآت الصناعية الكبيرة والعائدة اغلبها الى القطاع العام[1] . اختيرت هذه الصناعات بالتحديد وجرى توقيعها في الاقليم استجابة لعدة مبررات : فالجزء الاكبر منها كان توطينها قائما على وفرة مواد ها الاولية ، او اتساع سوقها ، فيما كان بعضها قائما على اعتبارات اجتماعية تتوخى العدالة الاجتماعية في توزيع المشاريع الصناعية بين اجزاء القطر ، مثل صانع النسيج الحريري ، الالياف الحريرية والجلود والتي لاتمتلك في مواطنها مبررات اقتصادية كافية . وبذلك فان هذا الاتجاه كان تخطيطيا واضحا ، الا انه قام على الاستفادة من المبررات الاقتصادية لعمليات التوطين كلما كان ذلك ممكنا .

كان للمشاريع الصناعية التي اقيمت في هذه الفترة اثر واضح في تغيير البنية الصناعية في الاقليم ، فبعد ان كان الاقليم زراعيا ، صار للصناعة التحويلية فيه دور هام في تكوين هيكله الاقتصادي .

وعلى الرغم من اقامة هذه المشاريع الكبيرة ، الا ان اتجاها مكانيا لعمليات توقيعها لم يتبلور . فبعضها اقيم في اماكن مختلفة من المدن الرئيسة او الثانوية ، مثل صانع النسيج ، مكابس التمور والصناعات الغذائية الاخرى ، فيما اقيم بعضها بعيدا عن المدن وقريبا من مصادر خاماتها مثل صانع السمنت ، ولذلك ظلت مواضعها منتشرة في الاقليم دون ان تظهر مناطق او تجمعات لها تضم عددا ولو محدودا من منشآتها .

ان هذا الاتجاه كان طبيعيا في مراحل تصنيع الاقليم الاولى ، حيث لم تقم فيه قبل ذلك منشآت هامة او صناعات رئيسة . ومع ذلك فقد كان ممكنا اعتبار هذه المشاريع الجديدة بمثابة النواة لاقامة مشاريع لاحقة قريبا منها ، وهذا مالم يحدث . فظلت المشاريع القائمة بعيدة او منعزلة عن المشاريع اللاحقة ، وليس بينها روابط صناعية . ومع هذا فقد ظهرت مواقع صناعية جديدة ولم تظل هذه مقتصرة على مراكز الاستيطان وخاصة الكبيرة منها .

ثالثا : المنطقة الصناعية المتخصصة .

في عام ١٩٦٤ وبموجب الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٩ ، بدء العمل بانشاء معمل المعدات والالات الزراعية في الاسكندرية في محافظة بابل . وبعد عام ١٩٦٨ بدء العمل باضافة وحدات انتاجية جديدة لتجميع الجرارات الزراعية والشاحنات المتوسطة وفي عام ١٩٧٣ اضيفت وحدات اخرى لتجميع الباصات . وبهذا فقد اصبحت منطقة الاسكندرية

(١) شركة سمنت الفرات في سدة الهنديه وشركة سمنت الفتحه في السماوه تعود ملكيتهما الى القطاع الخاص قبل تاميمها عام ١٩٦٤ .

منطقة صناعية كبيرة تضم مصانع في فرع صناعي واحد هو الصناعات الهندسية ، وهي في هذا النوع من الانتاج الوحيدة ليس في الاقليم بل وفي عموم القطر ايضا .

اختير موقع الاسكندرية بناءا على قرارات مركزية من الجهات التخطيطية(١) ، عام ١٩٩٣ ضم هذا المركز الصناعي عامة (٨٢) منشأة صناعية مثلت حوالي ٦٪ من مصانع المحافظة ، وعمل فيها (٦٦٢٥) عاملا مثلوا ٤٣٪ من عمالها ، وهذا يعود الى وجود المصانع الهندسية الثلاث والتي تضم (٦٣١٤) عاملا مثلوا نسبة ٤١٪ من مجموع عمال المحافظة .

تتميز هذه المنطقة بعدة مزايا موقعية ، منها انها تقع على بعد مناسب من بغداد ، منطقة التكتل الحضري والصناعي الرئيسة في العراق ، حيث ترغب الجهات التخطيطية بالحد من توقيع المشاريع الصناعية الكبيرة الجديدة فيها . والموقع يستفيد من سوق بغداد الواسعة ، والخبرة العالية للعمالة فيها ، اضافة لقرب المنطقة من اكبر تجمع للجامعات والمعاهد التقنية ومراكز البحوث . وترتبط المنطقة بمواصلات برية جيدة للسيارات وللسكك الحديدية بمختلف انحاء القطر . وهي ايضا تقع على مقربة من مراكز استيطان كبيرة ومهمة مثل الحلة ، المسيب سدة الهندية ، كربلاء والحسينية والتي ترفدها بالعمالة اللازمة . وتوقعها على مقربة من نهر الفرات هيأ لمنشآتها الصناعية متطلباتها من المياه . وتحصل هذه المنشآت على متطلباتها من الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية لتوزيعها ، فيما اقيمت لاحقا محطة كبيرة لتوليدها بالقرب منها .

وتتميز المنطقة ايضا بموقعها بموقع القلب الستراتيجي والاقتصادي والبشري للعراق ، ويمكن توفير متطلباتها الامنية بسهولة اكبر من المناطق الاخرى .

اما الموضع فيتميز بارتفاعه قليلا عما يجاوره من الارض لكونه يقع ضمن ضفاف الانهار ، وفي اقليم يتميز باستقراره الجيولوجي . وبذلك تحقق للموقع والموضع مزايا عديدة جعله مناسبا لاقامة مزيد من الصناعات لاحقا وخاصة العسكرية .

كان مؤملا لهذه المنطقة الصناعية ان توفر عناصر النجاح الاساسية لتوطين هذه الصناعات ، الا انه ورغم توفر عدة مزايا موقعية فيها ، لم تشهد صناعاتها تطورا هاما في حجمها او في عملياتها الصناعية . فنظام التجميع لاجزاء الجرارات والشاحنات ظل معتمدا على استيراد الاجزاء من الخارج ، ولم يتم تطوير وزيادة نسب التصنيع المحلي بما يفضي الى التقليل التدريجي

---

(١) والاسكندرية مركز ناحية صغير يقع على طريق بغداد ـ كربلاء (انظر خارطة رقم ٧) ، ضم مركزها الحضري عام ١٩٨٧ حوالي ١١٪ من سكان المحافظة الحضر وضمت الناحية ٩٪ من سكان المحافظة . وتبعد عن بغداد بحوالي (٦٠ كم) .

في الاعتماد على الشركات الام في الخارج في الحصول على الاجزاء ،رغم مرور فترة طويلة على قيام هذه الصناعات .

واذا كانت الصناعات الهندسية عموما تتصف بتعدد روابطها الصناعية ، وتعدد مماثل للمنشآت المتخصصة بصناعة الاجزاء فيها ، الا ان صانع الاسكندرية فشلت في اقامة مثل هذه الروابط مع صانع اخرى لها ، لان مثل هذه الصانع لم يقم اصلا . ومرة اخرى كان مؤملا ان تتحول هذه المنطقة الى منطقة جذب صناعي كبيرة في الاقليم ، الا ان ذلك لم يحصل ،فالمركز الاستيطاني عامة ضم صانع صغيرة للصناعات الاستهلاكية الغذائية والنسيجية ، وصنعين بحجم متوسط احدهما في فرع الصناعات الكيماوية والاخر لانتاج الاثاث المعدني . وشهدت فترة الحصار توقف معظم هذه الصانع ، مما يعد مؤشرا اخرا على تعثر هذه الصناعات وفشلها من الاستفادة من الامكانات التي يوفرها الاقليم عامة والموقع بوجه خاص لمثل هذه الصناعات .

رابعا : المنطقة الصناعية غير المتخصصة :

وفي نهاية السبعينات ، وبعد ان بدأت المدن الرئيسة في الاقليم تعاني من مشاكل تخطيطية عديدة ، تتعلق باستعمالات الارض ونصيب كل وظيفة منها ، وتوزيع هذه الاستعمالات بين اجزاء المدينة ، التلوث ، الازدحام وغيرها من مشكلات التحضر ، بدأ التفكير بتخصيص مناطق معينة للنشاط الصناعي بجوار هذه المدن ، ونقل الصناعات الملوثة والمتوسطة والكبيرة في حجومها الى هذه المناطق قدر الامكان . والتوقف عن منح اجازات تأسيس جديدة لصانع يراد لموقعها التداخل مع الاستعمالات والوظائف الاخرى داخل المدن . تم تطبيق هذا الاتجاه في مراكز المحافظات اولا : الحلة ، كربلاء ، النجف ، الديوانية والسماوة . وبدأت المناطق الصناعية فيها تجتذب المنشآت الصناعية دون تحديد لفرع دون اخر . فاصبحت هذه متنوعة تضم اغلب فروع الصناعة التحويلية ، وفي اغلب الاحيان تضم منشآت صناعية بحجوم متوسطة او صغيرة . اما الكبيرة منها وان اقيم بعضها في مثل هذه المناطق ، الا انها ظلت تفضل الاقامة بعيدا عن مراكز السكن لتوفر مساحات واسعة ورخيصة من الارض .

ان من اهم مزايا المناطق الصناعية هذه هي سهولة توفير الخدمات والبنى الارتكازية للمنشآت فيها ، ووقوعها على طرق رئيسة للمواصلات ، هذا فضلا عن امكانية اقامة روابط مختلفة بين المنشآت القائمة فيها . وفرت هذه المناطق ايضا صلة جيدة بين المنشآت فيها وبين المراكز الحضرية التي تمدها بالعمالة المطلوبة وتقوم بتصريف منتجاتها لانها في اغلب الاحيان قد اختيرت مواقعها مجاورة لهذه المدن . الا ان نجاحها لم يكن شاملا ،فهذه المناطق لم تنل مثل هذا النجاح في النجف مثلا لابتعادها نسبيا عن مركز المدينة وقلة

الخدمات فيها . ومع انها اجتذبت صناعات عديدة للاقامة فيها الا ان مراكز المدن ظلت ذات قوة جذب صناعي للعديد من الصناعات وخاصة الصغيرة التي يحتاج المستهلك لمنتجاتها بكثرة، حتى ان المنشآت الصناعية القائمة في هذه المناطق ظلت تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي المصانع القائمة في المدينة واقليمها . وهذا يشير الى ضآلة دور هذه المناطق في عمليات التوطين والاتجاهات المكانية التي اتخذتها وان كان دورا هاما .

وعلى العموم فان اقامة مناطق صناعية في المدن الكبرى في الاقليم لم يكن بديلا عن اقامة المنشآت الصناعية في هذه المدن ، لذلك صار ضروريا تقويم هذا الاتجاه ليس باطاره الضيق باعتبار مساحة المنطقة الصناعية لوحدها ، انما من منظار اشمل باعتباره جزءا من عملية توطين موقعية في اجمالي مساحة المدينة واقليمها وليس بديلا عنها .

ان مدن الاقليم الكبيرة ، وبالتحديد مراكز المحافظات ضمت اكبر عدد من المنشآت الصناعية ، واشتملت على معظم فروع الصناعة التحويلية . وهي وان ضمت مناطق صناعية سبق الحديث عنها ، فان اغلب منشآتها تداخلت مع الانشطة الاخرى تحقيقا لوفورات اقتصادية وصناعية عديدة لذلك فان هذه المدن يمكن ان نعدها مراكز رئيسة للصناعة في الاقليم توفر كل منها امكانية معينة للنشاط الصناعي ولعمليات التوطن فيه ، وتأخذ عملية التوطين اتجاهات معينة في كل منها .

ان مراكز الحلة ، كربلاء ، النجف ، الديوانية والسماوة ضمت مابين ٥٠ ـ ٦٥٪ من مجموع سكان كل محافظة ، واقيم فيها ايضا مابين ٦٠ ـ ٨٥٪ من مجموع منشآتها الصناعية ، وعمل فيها مابين ٤٠ ـ ٨٠٪ من العاملين في قطاع الصناعة التحويلية . تركزت الغالبية العظمى لهذه المنشآت داخل حدود التصميم الاساسي للمراكز الحضرية وشملت معظم فروع الصناعة وخاصة الغذائية ، النسيجية ، الاثاث الخشبي والمعدني . اما الصناعات الملوثة الكبيرة مثل الانشائية وخاصة السمنت والطابوق فانها اقيمت خارج التصميم الاساسي لهذه المراكز وعلى بعد كاف عنها في الغالب . وظهرت في اقاليم هذه المراكز صناعات اخرى اتخذت من الارياف مواقع لها تخدمها او تفيد منه ، الا ان عدد منشآتها كان محدودا لم يزد عن ٣٪ من اجمالي منشآت كل مركز ، واتصفت بضآلة عدد العاملين فيها والذين لم تزد نسبتهم عن ١٪ من عمال كل مركز . شملت هذه مطاحن للحبوب ، مجارش للشلب ، مصانع للدبس والاعلاف الحيوانية .

وفيما عدا المراكز المشار اليها ظهرت في الاقليم مراكز صناعية من مرتبة ادنى ، ضمت عددا لايستهان به من المنشآت الصناعية ومن العاملين فيها ، وهي وان تقدمت بقية المراكز الادارية الاخرى في ذلك ، الا انها ظلت بعيدة عن منافسة مراكز المحافظات في عمليات التوطن الصناعي . وهذه هي كل من الحسينية والهندية في كربلاء ، الكوفة وابي صخير في النجف

والشافعية والشامية في القادسية . وتتباين هذه المدن في مبررات احتوائها على نشاط صناعي ملحوظ ، فناحية الحسينية اكتسبت مكانة لوقوعها عند بوابة كربلاء ومثلها ابو صخير عند داخل النجف من جهة القادسية ، والشافعية عند داخل الديوانية من جهة بابل والنجف . في حين ان الهندية والكوفة والشامية اكتسبت اهميتها لضخامة عدد سكانها الذي يلي مراكز المحافظات . وبذلك فقد كانت قوة جذب كل من هذه المدن للنشاط الصناعي تفوق مثيلاتها في الاقليم . ويلاحظ ان المنشآت الصناعية في مدن الداخل قد تم توقيعها على طرق المواصلات الرئيسة دون ان تتداخل مع استعمالات الارض الاخرى فهي موجهة بطرق النقل وسهولتها ، اما المدن الاخرى فقد قامت معظم منشآتها داخل المركز الحضري مشغلا استعمالات الارض المختلفة فهي موجهة نحو سوقها .

اما بالنسبة لانواع الصناعات فيها فلم يظهر اتجاه توطني محدد فيها فشملت معظم فروع الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الانشائية .

٧٠٣ . خلاصـــــة :

ان البداية الحقيقية للصناعة الحديثة في الاقليم جاءت بعد عام ١٩٥٨ ، متخلفة نسبيا عن مناطق اخرى في القطر ، ففي عام ١٩٥٩ تقرر لاول مرة اقامة مصانع كبيرة فيه وبطاقات انتاجية ضخمة ، كما تزايد بثبات عدد المصانع القائمة فيه وتنوعت بنيته الصناعية . اما ابرز اتجاهات وخصائص عمليات التوطن في الاقليم فقد كانت :

اولا : لم ينل الاقليم نصيبا من الاستثمار الصناعي للقطاع العام يتناسب وما يضمه من سكان ، فخلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ حصل الاقليم على ٥ر١٢٪ من هذه الاستثمارات فيما ضم خلالها ١٥٪ من سكان القطر . وخلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ خصص للصناعة فيه ٦ر١٤٪ من هذه الاستثمارات وكان يضم ٨ر١٨٪ من السكان . اما قروض المصرف الصناعي فقد تراوح نصيب الاقليم من اقيامها مابين ٦ ـ ١٢٪ من اجمالي قروض المصرف في القطر عامة للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٥ .

ثانيا : استحوذت الصناعة في الاقليم على النصيب الاكبر من اجمالي الاستثمارات في الاقليم ، فتراوحت مابين ٣٢ ـ ٥٥٪ من هذه الاستثمارات ، وهذا يشير الى ضآلة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاخرى في الاقليم مقارنة بحجوم القطر ، مما يؤدي الى ضعف الهياكل الارتكازية للصناعة وقد تصبح معوقا امام عملية التنمية الصناعية فيه .

ثالثا : جاءت الصناعة متقدمة بقية القطاعات في مقدار الاستثمار فيها في محافظتي بابل وكربلاء ، فيما تقدم قطاع المباني في النجف والقادسية والنقل في المثنى .

رابعا : ظل نصيب الصناعة من التخصيصات متفاوتا بين خطة واخرى على صعيد الاقليم او المحافظات .

خامسا : تجاوز معيار السكان في الاستثمارات الصناعية ، فمقاديرها تجاوزت نسبة السكان في بابل بنسبة ٦ر٧٪ وفي كربلاء بنسبة ١ر٣٪ وتخلفت عنها بنسبة ٤ر١٪ في النجف وبنسبة ٣ر٨٪ في القادسية وبنسبة ١ر١٪ في المثنى .

سادسا : لم يكن تأثير عمليات الاستثمار الصناعي على عمليات التوطن الصناعي في الاقليم متماثلا خلال الزمن ، لظهور عوامل تأثير اخرى ، كان لها احيانا تأثير فاق تأثير عامل الاستثمار . فما بين عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ انفق على الصناعة في الاقليم حوالي ٥ر١٢٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي في القطر ، الا ان قيمة الانتاج الصناعي في الاقليم عام ١٩٧٦ كانت تمثل ٥ر١١٪ من اجمالي القطر ، ومثلها من فائض القيمة فيه ، وتراجعت نسبة العمالة الصناعية في الاقليم الى ١ر١٤٪ من اجمالي القطر بعد ان كانت ٧ر١٤٪ عام ١٩٧١ . وللفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ خصص لصناعة الاقليم ٦ر١١٪ من

هذه الاستثمارات فاسهمت صناعته عام ١٩٨٨ بحوالي ٥ر٩٪ من قيمة الانتاج الصناعي في القطر و ٦ر٨٪ من القيمة الضافة ، وعمل في صناعة ٧ر١١٪ من العاملين . اما مابين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وبعد ان حصل الاقليم على ١ر٢٢٪ من الاستثمارات الصناعية ، فقد اسهمت صناعته بتحقيق ٩ر٢٤٪ من قيمة الانتاج و ٨ر٢٦٪ من القيمة الضافة وعمل في صناعه ٤ر٢١٪ من العاملين عام ١٩٩٣ . وبهذا فان عوائد الاستثمار الصناعي في الاقليم كانت تقل عن مايتلقاه الاقليم منها ويختلف المعايير عدا الفترة الاخيرة التي تحقق فيها انجاز كبير للصناعة من الاقليم .

سابعا : وفي التباين المكاني وكاجمالي للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ حققت جميع المحافظات نتائج جيدة في عمليات التوطن الصناعي عند مقارنتها بما حصلت عليه كل منها من مقاديير للاستثمار الصناعي ، فقد كان نصيب بابل ٤ر٦٪ من الاستثمارات وكان انتاجها عام ١٩٩٣ حوالي ٧٪ من قيمة الانتاج الصناعي ، ٤ر١٠٪ من القيمة الضافة فيما عمل في صانعها ٨ر٨٪ من العاملين . وفي كربلاء كانت النسب كما يلي ٢ر٧٪ للاستثمار ، ٣ر٢٠ ، ٩٥ر٢ ، ١ر٢٪ لمعايير الصناعة على التوالي .

النجف : ٦ر٢ ، ٨ر٨٠ ، ٤٥ر١٥ ، ٣٥ر٥ ٪ .

القادسية : ١ر٥ ، ٣ر٣٥ ، ١ر١٥ ، ٢ر٨٠ ، ٨٣ر٣٪ .

المثنى : ١ر٤ ، ٧ر٢ ، ٣٥ر٢ ، ١٥ر١ ٪ .

ثامنا : ولما تحقق في مجال النمو الصناعي يمكن تمييز اربعة فترات تحمل كلا منها خصائص معينة وكما يأتي :

الفترة الاولى : من عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ وفيها تخلفت الصناعة في الاقليم عن حالة الصناعة بعموم القطر وان حققت بعض التقدم ، حصل ذلك لتخلف صناعة الاقليم عن الاستجابة السريعة لحالة التحسن الاقتصادي التي مر بها القطر بعد التأميم ثم نجاحه .

الفترة الثانية من ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ : وفيها تقدمت الصناعة في الاقليم وحققت نجاحات هامة لان مؤثرات الحرب السلبية على الصناعة في عموم القطر كانت اكثر وقعا مما هي الحال بالنسبة للصناعة في الاقليم .

الفترة الثالثة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ : وتعتبر فترة انكماش صناعي جديدة في الاقليم لعدم توفر مواد اولية كافية للمصانع القائمة ولتطبيق اعادة هيكلة القطاع الصناعي .

الفترة الرابعة من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ : وهي فترة انتعاش صناعي في الاقليم مقارنة بحالة الصناعة في عموم القطر .

تاسعا : برزت في تطور عدد المصانع وعدد العاملين فيها كل من بابل والقادسية ، وفي اجور العاملين كل من القادسية والنجف ، وفي قيمة الانتاج تقدمت كل من النجف والقادسية ، وتزايدت مستلزمات الانتاج في كل المحافظات ، فيما حققت النجف بشكل خاص تقدما واضحا في القيمة المضافة . كل ذلك كان خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ .

عاشرا : اتخذت سياسات التوطن الصناعي في الاقليم اتجاهات مكانية عديدة ، كان ابرزها اقامة مجمع الاسكندرية الصناعي المتخصص بالصناعات الهندسية ، والمناطق الصناعية غير المتخصصة بجوار المدن الرئيسة في الاقليم . الا انها جميعا لم تمثل سياسة متكاملة مبنية على اسس تخطيطية شاملة ، بدليل عجز النمط الاول عن اجتذاب مزيد من الصناعات نحوه ، او اقامة روابط صناعية خارجية ، في حين ان النمط الثاني لم يضم في معظم المحافظات سوى نسبة محدودة من النشاط الصناعي في المدينة المجاورة واقليمها .